وزارة التعليم العالـــــي والبحث العلمـــــي

جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة

كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية

قسم علم الاجتماع

مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في علم الاجتماع الانحراف والجريمة تحت عنوان:

الإجرام في الوسط الحضري في ظل انتشار وباء "كوفيد19"

دراسة وصفية مقارنة

من إعداد الطالبتين:

بوخنفر نورية

بيداوي صباح

إشراف الأستاذ:

عميرات عبد الحكيم

السنة الجامعية: 2021/2020

الإهداء

إلى والدي الكريمين حفظهما الله

إلى إخوتي وأخواتي الأعزاء

إلى كل الزميلات والزملاء بقسم علم الاجتماع

إلى كل من وسعتهم ذاكرتي ولم تسعهم مذكرتي أهدي ثمرة هذا البحث المتواضع.

نورية

الإهداء

إلى عائلتي الكريمة

أمي وأبي وإخوتي وخالاتي وأخوالي الأعزاء

إلى كل زميلاتي في قسم علم الإجتماع

أهدي هذا العمل.

صباح

شكر وتقدير

إن الحمد والشكر لله جل علاه الذي لا نعبد ولا نشكر إلا إياه.

عن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي الله صلى الله عليه وسلم قال: "لا يشكر الله من لا يشكر الناس"

كما نتقدم بجزيل الشكر للأستاذ الفاضل الدكتور –عميرات عبد الحكيم– لإشرافه على بحثنا هذا الذي أفادنا من خلاله بنصائحه وتوجيهاته القيمة.

كما ونتقدم ايضا بالشكر والعرفان إلى أساتذة قسم علم الإجتماع دون استثناء.

فهرس المحتويات

الموضوع **الصفحة**

الإهداء .....

شكر وتقدير .....

فهرس الجداول .....

ملخص الدراسة .....

مقدمة .....

الفصل الأول: البناء المنهجي للدراسة

أسباب اختيار الموضوع 04

أهمية البحث 04

أهداف البحث 05

الإشكالية 07

تحديد المفاهيم 11

المقاربة السوسيولوجية 12

الدراسات السابقة 14

صعوبات البحث 16

الفصل الثاني: الإطار النظري للدراسة

تمهيد 19

مفهوم الجريمة والإجرام 20

الجريمة في الوسط الحضري 23

الإجراءات المترتبة عن وباء "كوفيد19" 26

الحجر الصحي المنزلي 26

غلق الفضاءات العامة 27

وقف الأنشطة 28

تأثير الإجراءات الصحية على الجريمة في الوسط الحضري 29

الجرائم التي تصاعدت 29

الجرائم التي تراجعت نسبتها 34

التحولات على مستوى الطرق والأساليب المستحدثة في الجريمة 36

خط الإجراءات المتخذة من قبل الحكومة الجزائرية لمواجهة الوباء 37
النظرية الجغرافية (جغرافية الجريمة) ووباء "كوفيد19" 44
التغير الإجتماعي وعلاقته بوباء "كوفيد19" 46
خلاصة 49

الفصل الثالث: الجانب الميداني للدراسة

تمهيد 51
التعريف بميدان الدراسة 52
مجالات الدراسة 52
المجل الزماني 52
المجال المكاني 53
الدراسة الوصفية الإستكشافية والمنهج المستخدم 53

عرض وتحليل المعطيات الميدانية

عرض وتحليل المعطيات الميدانية 55
الاستنتاج العام 61
خاتمة 63
التوصيات 64
قائمة المراجع 66

فهرس الجداول

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
الجدول رقم 01	جدول يبين أنشطة مصالح أمن ولاية عين الدفلى في مجال الشرطة القضائية	55
الجدول رقم 02	جدول يبين قضايا الفساد والمساس بالإقتصاد الوطني	56
الجدول رقم 03	جدول يبين نشاط أمن ولاية عين الدفلى في مكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية	57
الجدول رقم 04	جدول يبين نشاط بيع المشروبات الكحولية بدون رخصة	58
الجدول رقم 05	جدول يبين القضايا المتعلقة بالجريمة السيبرانية	59
الجدول رقم 06	جدول يبين نشاط مصالح أمن ولاية عين الدفلى في مجال محاربة الإجرام الحضري	59
الجدول رقم 07	جدول يبين الفارق بين السداسي الأول والسداسي الثاني لسنة 2020 من حيث عدد المداهمات في إطار محاربة الجريمة الحضرية	60

ملخص الدراسة:

تهدف هذه الدراسة والتي جاءت بعنوان: "الإجرام في ظل انتشار وباء كوفيد19" إلى معرفة الصورة التي أخذتها الجريمة في ظل وباء كورونا الذي شهده العالم مؤخرا، وذلك من خلال إجراء دراسة ميدانية حيث تمثلت العينة في مديرية الأمن لولاية عين الدفلى.

وقد جاءت هذه الدراسة للإجابة على التساؤل الرئيسي المتمثل في: إلى أي مدى تأثرت الجريمة في الوسط الحضري بإجراءات وتدابير الوقاية من الوباء؟ وإلى أي مدى يمكننا القول أن ما ترتب عن هذه الإجراءات من تحولات مست الحياة الاجتماعية والاقتصادية والعلائقية للمجتمع، قد أحدثت تحولا فيما يمكننا تسميته بخريطة النشاط الاجرامي في الوسط الحضري؟

ويندرج ضمنه عدة تساؤلات فرعية: ما مدى مساهمة الإجراءات المتخذة ضد الوباء في الحد أو في مفاقمة انتشار الجريمة في الوسط الحضري؟ ماهي الجرائم التي تراجعت تحت تأثير القيود والإجراءات الوقائية ضد المرض وماهي الجرائم التي كانت هذه الإجراءات والقيود عاملا مساعدا على انتشارها أكثر؟ هل الإجراءات التي اتخذت في مكافحة الوباء كانت سببا في ظهور جرائم لم تكن موجودة من قبل؟ هل هناك جرائم كانت الإجراءات المتخذة ضد انتشار الوباء سببا في القضاء عليها ماهي؟

ولإجراء دراستنا هذه فقد استخدمنا المنهج الوصفي كما اعتمدنا على بعض الإحصائيات والمعطيات والتي تحصلنا عليها من مديرية الأمن لولاية عين الدفلى، وقد توصلنا من خلالها إلى مجموعة من النتائج التي تتعلق بموضوع بحثنا والإجابة عن التساؤلات المطروحة في إشكالية الدراسة.

ABSTRACT:

This study, which was entitled: "Criminalism in light of the spread of the Covid-19 epidemic", aims to know the picture that crime took in light of the Corona epidemic that the world witnessed recently, by conducting a field study where the sample was represented in the Security Directorate of Ain Defla.

This study came to answer the main question: To what extent was crime in the urban environment affected by the epidemic prevention measures and procedures? And to what extent can we say that the transformations that affected the social, economic and relational life of the society as a result of these

measures have brought about a transformation in what we can call the map of criminal activity in the urban environment?

It includes several sub-questions: To what extent do the measures taken against the epidemic contribute to reducing or exacerbating the spread of crime in urban areas? What are the crimes that declined under the influence of restrictions and preventive measures against the disease, and what crimes were these measures and restrictions a factor that helped their spread more? Did the measures taken to combat the epidemic cause the emergence of crimes that did not exist before? Are there crimes that the measures taken against the spread of the epidemic caused them to be eliminated?

In order to conduct our study, we used the descriptive approach and relied on some statistics and data that we obtained from the Security Directorate of Ain Defla State. Through it, we reached a set of results related to the subject of our research and answering the questions raised in the problem of the study.

مقدمة:

فتحت الأزمة الصحية التي اجتاحت العالم باسره تحت مسمى "كوفيد19" الآفاق واسعة أمام البحث والتفكير في الكثير من الظواهر التي تأثرت كثيرا وبشكل ملفت للإنتباه سواء بانتشار الوباء في ذاته أو بالتحولات والنتائج التي فرضتها الإجراءات الوقائية ضد انتشاره. ولعل في مقدمة هذه الظواهر، ومن أهمها على الأقل بالنسبة للمتخصصين في العلوم الاجتماعية وعلم الاجتماع على الخصوص، ظاهرة الجريمة في الوسط الحضري عموما. فالحقيقة التي يكاد يجمع عليها أغلب المتابعين لمخلفات الأزمة و الإجراءات التي أتخذت من قبل الحكومات بهدف مكافحتها والحد من مخاطرها، قد اثرت بشكل كبير على واقع الجريمة وساهمت إلى حدّ بعيد في إعادة تشكيل خريطتها المكانية والزمانية بالخصوص في الوسط الحضري، أي في المدن والمراكز الحضرية باعتبارها فضاءات طبيعية للإنحراف والجريمة، من جهة ولكونها المجالات التي تركزت فيها أكثر إجراءات السياسة الوقائية التي أتخذت ضد الوباء، من جهة ثانية.

من هذا المنطلق ومحاولة منا لمعرفة إلى أي مدى تأثرت فعلا الجريمة والسلوك الاجرامي بالوباء والإجراءات المتخذة لمكافحته، في الوسط الحضري للمجتمع الجزائري، ارتأينا القيام بدراسة علمية وبمقاربة سوسيولوجية، نرصد من خلالها كيف أعاد الوباء وما انجر عنه من إجراءات الغلق العام وتباعد اجتماعي وحجر صحي منزلي، تشكيل خريطة الاجرام وتوزيع الحدث الاجرامي في المجال الحضري. والتعرف أيضا على السلوك الاجرامي الذي انتعش وازدادت حدته في ظل الأزمة، وذاك الذي انحسر وتراجع لنفس السبب.

ومن أجل هذا جاءت دراستنا عبارة عن محاولة وصفية تعتمد أساسا على تحليل وقراءة ما تمكنا من الحصول عليه من بيانات ومعطيات بخصوص واقع الجريمة وأحداث العنف منذ بداية الأزمة والشروع في تطبيق إجراءات الحجر الصحي المنزلي، وفرض الحضر على الكثير من الأنشطة. أي الفترة الممتدة من بداية السداسي الأول لعام 2020، إلى غاية اللحظة التي حصلنا فيها على المعطيات (توقيت إجراء العمل الميداني وجمع المعطيات) عند بداية السداسي الأول من عام 2021. ومحاولة منا لإعطاء مغزى ودلالة لهذه البيانات وفق اتجاهنا في طرح الإشكالية والتساؤل، عمدنا إلى أسلوب مقارنة البيانات الخاصة بالفترة المذكورة آنفا ببيانات الفترة التي سبقتها مباشرة (2019)، أي قبل ظهور الوباء والشروع في تطبيق الإجراءات في الجزائر على الأقل. وجاءت الدراسة من حيث شكلها مقسمة إلى ثلاثة فصول:

الفصل الأول خصصناه كما جرت العادة لعناصر البناء المنهجي ممثلة في أسباب إختيار الموضوع، الهدف من الدراسة وأهمية البحث. ثم صياغة السياق الإشكالي المتضمن للتساؤلات. كما حاولنا ضمن هذا الفصل أستعراض أهم الأعمال العلمية التي ارتأينا أن نسميها بالدراسات السابقة، بالرغم من أنها لم تكن

كذلك بالمعنى الصحيح فهي مجرد مقالات علمية تقترب من حيث موضوعها ورؤيتها من موضوع بحثنا وتخدمه في جوانب معينة.

الفصل الثاني خصصناه لتناول الجانب النظري والمفاهيمي لموضوع الجريمة في الوسط الحضري، مستعينين في ذلك بالتراث المعرفي وحصيلة الأفكار والرؤى التي جاءت في سياق التفكير والاهتمام بالموضوع من قبل المتخصصين والمنظرين.

الفصل الثالث، خصصناه لاستعراض مجريات العمل الميداني (التعريف بميدان البحث، جمع المعطيات والبيانات ثم معالجتها. وأخير الاستنتاج العام، والخاتمة).

الفصل الأول:

البناء المنهجي للدراسة

- أسباب اختيار الموضوع:

1- حداثة الموضوع والرغبة في الخروج عن المواضيع التقليدية التي اعتاد الطلبة طرحها للدراسة والبحث.

2- تناول موضوع الجريمة بمقاربة غير مألوفة ويتعلق الأمر بالمقاربة المكانية التي نعتقد أنها لم يسبق وأن استخدمت على الأقل من قبل الطلبة في هذه المؤسسة، آملين أن نفتح نافذة على فرع معرفي آخر على علاقة وطيدة بعلم الإجتماع الجريمة ألا وهو علم الجغرافيا الإجتماعية.

ويمكن تصنيف هذه الأسباب إلى ما يلي:

*** أسباب ذاتية:**

1- الرغبة في البحث ومحاولة الاستطلاع والاستكشاف في المواضيع المتعلقة بالإجرام.

2- الميل الشخصي إلى دراسة مثل هذه المواضيع لاسيما ما أصبحت تشهده البلاد في الآونة الأخيرة بسبب وباء "كوفيد19."

3- كما نسعى أيضا من خلال هذه الدراسة إلى محاولة فهم أهم التحولات في الجريمة والتي ترتبت عن الوباء.

*** أسباب موضوعية:**

1- إن الوضع الراهن الذي تعيشه الدول العربية بسبب الوباء قد أثر بشكل أو بآخر على خريطة الإجرام جراء الإجراءات الصحية المتبعة للوقاية من المرض.

2- معالجتنا لهذا الموضوع ضمن التخصص العلمي أساسا والذي دفعنا نحو ضرورة فهم و تحديد متغيرات هذا الموضوع الذي أصبح يشغل الرأي العام والخاص حاليا.

3- محاولة إعطاء تفسير سوسيولوجي لظاهرة الجريمة في ظل وباء "كوفيد19" والتوصل إلى نتائج علمية دقيقة.

- أهمية البحث:

1- تأتي هذه الدراسة ضمن سياق الأبحاث والدراسات التي انطلقت حديثا، استجابة من قبل المتخصصون في مختلف الحقول المعرفية والتخصصات العلمية وفي مقدمتهم علماء الإجتماع، لإضفاء الرؤية العلمية والبحث عن الفهم المنطقي والتفسير الموضوعي لما يمكننا أن نسميه بمخلفات الأزمة الصحية التي اجتاحت العالم.

من هذا المنطلق يمكننا القول أن لهذا البحث أهمية كبيرة إذ أنه بمثابة لبنة في صرح البناء المعرفي أو على الأقل نتمنى أن يكون كذلك لواقع إنساني متأزم، يشهد تحولات هائلة، وتمخضت عنها إشكاليات متعددة ولعلم الإجتماع والتحليل السوسيولوجي نصيبه من هذه الإشكاليات يجب أن تطرح وتبرى لها أقلام علماء الإجتماع من مختلف التخصصات وخصوصا علم الإجتماع الإنحراف والجريمة.

إن هذه الدراسة إذن تستمد أهميتها من أهمية السياق (الأزمة)، وتستمد مبرراتها من الحاجة الضرورية الملحة لفهم مخرجات وآثار التحولات التي فرضتها هذه الأزمة على المجتمع.

2- تتضح أهمية بحثنا من خلال فتحها المجال للبحث في هذا الموضوع في ظل الجائحة.

3- التدريب والتعود على توظيف الأسس المنهجية المختلفة ومدى ملائمتها مع موضوع الدراسة.

4- إضافة علمية للبحوث السابقة، ودراسة ممهدة للبحوث أو الدراسات التي سوف يتم إعدادها في المستقبل.

- أهداف البحث:

تتوفر من خلال هذا البحث جملة من الأهداف يمكننا تصنيفها ضمن هدفين رئيسيين:

1- الهدف العلمي المعرفي والمتمثل في محاولة الإسهام في مراكمة المعرفة العلمية بجانب مهم من الواقع الإجتماعي الجزائري المتغير باستمرار ألا وهو واقع المدينة تحت تأثير التحولات التي فرضتها إجراءات السياسة الوقائية ضد الوباء الذي اجتاح العالم.

يحدونا ضمن هذا الهدف التطلع نحو فهم علمي موضوعي صحيح للأشكال والتمظهرات الجديدة للسلوك الإجرامي في الوسط الحضري، وتقديم تفسير علمي أيضا للكيفية التي تتوزع عليها هذه الظاهرة على مستوى المجالات الحضرية والأحياء السكنية.

2- أما بخصوص الهدف الأساسي الثاني فنأمل أن نساهم من خلال هذا البحث الوصول إلى نتائج علمية من شأنها أن تكون منطلقا وقاعدة في استخلاص الحلول للمشاكل التي يعاني منها الوسط الحضري بشكل عام والمدينة خصوصا، وبهذا نكون قد حققنا ولو جزء قليل من الغاية التطبيقية العلمية الإجتماعية للعلم الذي نحن متخصصون فيه وأعطينا للبحث السوسيولوجي بعده الثاني إلى جانب البعد المعرفي ألا وهو البعد الإجتماعي التطبيقي، إذ على حد قول أوغست كونت باعتباره واضع ومؤسس علم الإجتماع، أن هذا الأخير له هدفين أساسيين وهما: الهدف المعرفي(اكتشاف القوانين الإجتماعية)، والهدف الإجتماعي(الإسهام في إيجاد الحلول للمشاكل الإجتماعية).

والفكرة نفسها جاءت ضمن مقولة إيميل دوركايم (إن علم الإجتماع لا يستحق لحظة عناء إن كان لا يساهم في حل المشاكل الإجتماعية).

الإشكالية:

شهد العالم مع أواخر العام 2019 بروز أزمة صحية عالمية اصطلح عليها باسم جائحة "كوفيد19"، والتي تسببت في إحداث تهديدات صحية مباشرة على أرواح وحياة البشرية جمعاء، بالنظر إلى الخاصية التي كان يتميز بها الفيروس والمتمثلة في سرعة الانتشار أو الانتقال بين البشر، ناهيك عن درجة الفتك العالية. الأمر الذي دفع بالمنظمة العالمية للصحة إلى دق ناقوس الخطر والإسراع في إتخاذ التدابير الضرورية اللازمة لمواجهة انتشار الوباء والتقليل من مخاطره على البشرية. وذلك بالشروع في تطبيق رزمة من إجراءات وقائية كان يفترض منها أنها تحد من انتقال العدوى, وكانت على رأس هذه الإجراءات وفي مقدمتها الإسراع إلى غلق المجالات الجوية وتعليق النقل والتنقل بين الدول. بالإضافة إلى التقيد بالتباعد الاجتماعي والجسدي للأشخاص. والالتزام بالتوجيهات والتعليمات الطبية الوقائية المتمثلة في غسل اليدين باستمرار وارتداء الكمامات واستعمال المواد المعقمة. وهي الإجراءات التي ألزمت بتطبيقها كل دولة دون استثناء. لم تبق الجزائر في معزل عن باقي المنظومة الدولية ولم تكن في منأى عن الوباء ولم تكن لتستثنى من ضرورة اتخاذ كافة التدابير الوقائية والقيام بكل الإجراءات التي من شأنها محاصرة الوباء والحد من انتشاره بين الساكنة. فكان حينها من الضروري غلق المجال العام ووقف الكثير إن لم نقل كل الأنشطة التجارية والخدماتية ووقف نقل الأشخاص والبضائع وفرض الحجر الصحي المنزلي لفترة معتبرة في اليوم، قاربت في البداية تسعة عشرة ساعة في اليوم. وكان هذا الكم الهائل من الإجراءات كافيا كي ينقل الوتيرة الاجتماعية اليومية من حال إلى حال وينزع عن المدن والمراكز الحضرية تلك الحركية الاجتماعية التي اعتادتها وذلك التقارب والتفاعل والاحتكاك والتبادل والتواصل المكثف, ويصيرها إلى فضاءات فارغة وساحات خالية من كل حركية. في حين ألزمت الجموع من الناس التي كانت ترتاد الفضاءات العمومية والمراكز التجارية وشوارع المدن بالمكوث في المنازل والبيوت تحت ضغوط شتى تمظهرت وتجسدت في الكثير المواقف السلبية والسلوكات المرضية التي كانت محل اهتمام وانشغال المحللين الذين وجهوا اهتمامهم بواقع الأزمة وتداعياتها على الأفراد والمجتمع. في هذا الاتجاه انبرت الكثير من أقلام الكتاب والمفكرين والباحثين سيما منهم المتخصصين في العلوم الاجتماعية وعلى راسهم علماء الاجتماع، لمحاولة رصد وتتبع مآلات الإجراءات التي فرضتها الأزمة على واقع ومعاش الناس. وفي هذا السياق كان موضوع الجريمة من بين الموضوعات التي أخذت القسط الوافر من الاهتمام حتى وإن لم يكن اهتماما ذا طابع علمي في معظمه، فالكثير مما كتب على صفحات الجرائد والمجلات

وتداولته وسائل الإعلام السمعية البصرية يندرج ضمن المعالجة الإعلامية الخبرية. في حين لم تكن هناك إلاّ القليل من المعالجات التي يمكننا ان نسميها علمية سوسيولوجية أو سيكولوجية أو سوسيوسيكولوجية. حيث راحت الكثير من الأقلام ترصد وتتابع الآثار التي خلفتها إجراءات التصدي للوباء على مستوى النشاط الاجرامي عموما. مبرزة أحيانا السلبيات والمساوئ التي أفرزتها في شكل سلوك إجرامي وجد الفرصة مواتية ليواصل الانتشار في المجتمع، وأحيانا الإيجابيات التي انعكست في تراجع وانحسار جرائم لم تبق لها أجواء الحجر الصحي والغلق العام والتباعد الاجتماعي أي متنفس. وفي هذا الإطار جاءت محاولة أحد المتخصصين في علم الاجتماع مبرزة آثار وانعكاسات جائحة كورونا من الناحية الاقتصادية والسياسية وبالأخص الاجتماعية منها على المجتمع الجزائري مشيرة إلى التهديد الذي أصبحت تشكله هذه الجائحة وما انجر عليها من إجراءات وتدابير على المجتمع ، التهديد المتمثل حسب صاحب المحاولة في تزايد حدة وانتشار بعض الجرائم فضلا عن بروز جرائم أخرى لم تكن موجودة في الوسط الجزائري، في إشارة إلى بعض مظاهر التوتر داخل الأسرة وما ينجر عنها عادة من عنف. وكذا آفة المخدرات بالإضافة إلى تنامي ظاهرة التفكك الأسري وانهيار الترابط والتماسك الاجتماعي نتيجة تأثر أفراد المجتمع بإجراءات التباعد الاجتماعي، واعتماده المتزايد على وسائل التواصل الاجتماعي في كافة نشاطاته اليومية[1]. وفي سياق يبعث على التفاؤل جاء في تقرير نشرته وكالة " أسوشييتد بيرس" أنّ الفيروس التاجي خفض من معدل الجريمة والأعمال غير المشروعة حول العالم. واتخذ هذا التقرير العديد من مدن العالم المعروفة كفضاءات للجريمة والعنف. حيث أشار إلى انخفاض معدل عمليات الإعتقال المرتبطة بتجارة المخدرات بنسبة جدّ معتبرة، خلال الأسابيع التي تلت فرض الحجر الصحي في المدينة. مستشهدة بتصريح لمحامي جنائي في شيكاغو يقول فيه: "يصلني أنهم (تجار المخدرات) غير قادرين على التحرك، لبيع أي شيئ من أي مكان". كما افاد نفس التقرير على لسان الكثير من الشهود والملاحظين أن حوادث القتل التي عرفت بها إمريكا اللاتينية انخفضت بشكل كبير ولم تعد العصابات تضايق الناس كثيرا. كما تراجعت معدلات الجريمة بنسبة 84%. وفي جنوب إفريقيا أبلغت شرطة البلاد عن انخفاض مذهل للجريمة خلال الأسبوع الأول من إجراءات الإغلاق. وضمن تقري آخر لا يقل تفاؤلا عن سابقه، يؤكد أن وباء كورونا أدى إلى فرض الكثير من القيود حتى على مرتكبي الجرائم، متسائلا إن

[1] نور الدين بكيس، رزقي نوال، قراءة سوسيولوجية في تداعيات جائحة كورونا بالمجتمع الجزائري، جامعة الجزائر 03، مجلة صوت القانون، العدد2، 2020، ص 692-708.

كان الوباء يؤدي انخفاض نسبة الجريمة، مشيرا إلى أن الأمر يبدو كذلك بالنسبة لبعض الجنح، في حين أن هناك الكثير منها يشهد تزايدا. وجاء ضمن التقرير أن ظروف العيش المتغيرة تتعارض مع بعض أشكال الجريمة أو على الأقل تقيدها في طريقة ارتكابها. وفي هذا السياق تم التركيز على جرائم السرقة في الأوساط العمومية المزدحمة وتجارة المخدرات التي تجري في الماكن والفضاءات العامة. المر نفسه بالنسبة لأشكال العنف التي تنجر على شرب الخمور في الأماكن المكتضة والحانات وغيرها. وينتهي التقرير إلى نتيجة مفادها أن الجريمة في ظل ظروف الوباء تأخذ اتجاهين اتجاه التراجع والانحسار ويتعلق الأمر بالجرائم والجنح التي لها علاقة بتقارب الناس أو تباعدهم واتجاه نحو التزايد والتفاقم ويتعلق الأمر بمنتجات كورونا والمواد المستخدمة في الوقاية. بالإضافة إلىأعمال الإحتيال عبر الإنترنيت والجريمة المنظمة والتهديدات السبريانية.

إن قراءتنا لما أتيح لنا الحصول عليه من مجموع ما كتب حول الأزمة وتداعياتها على موضوع الجريمة في الوسط الحضري خصوصا، سمح لنا بالوقوف على فكرة البحث ووضعنا في سياق الخلفية الفكرية التي حاولنا من خلالها بلورة الإشكالية وضبط السؤال العام للبحث الذي نحن بصدده.

إنّنا نتفق مع الرؤية العامة التي جاءت بها مختلف الكتابات التي تناولت موضوع آثار وانعكاسات التدابير الصحية والإجراءات الوقائية ضد كوفيد 19، والتي مفادها أن الجريمة من حيث انتشارها ونوعها قد تاثرت بما لا يدع مجالا للشك بمفعول الإجراءات والتدابير الوقائية التي اتخذت طوال تواجد وانتشار المرض. إذن هي قناعة بالنسبة لنا نتقاسمها مع الكثير من المهتمين والكتاب. لكن هذه القناعة في حاجة إلى إثبات علمي ومعاينة ميدانية موضوعية. ينقلها من مجرد معلومات وأخبار يتداولها الرأي العام المجتمعي، إلى حقائق ميدانية موضوعية وملاحظات امبريقية تميز الواقع الاجتماعي بالفعل. ضمن هذه الرؤية سنحاول من خلال هذا البحث أن نرصد ما يمكننا من معطيات ميدانية وعناصر واقعية وملاحظات تسمح لنا بمعرفة: **إلى أي مدى تأثرت الجريمة في الوسط الحضري بإجراءات وتدابير الوقاية من الوباء؟ وإلى أي مدى يمكننا القول أن ما ترتب عن هذه الإجراءات من تحولات مست الحياة الاجتماعية والاقتصادية والعلائقية للمجتمع، قد أحدثت تحولا فيما يمكننا تسميته بخريطة النشاط الاجرامي في الوسط الحضري؟**

وتندرج ضمن الإشكالية الرئيسية لموضوع الدراسة عدة تساؤلات فرعية ومن أهمها نذكر :

ما مدى مساهمة الإجراءات المتخذة ضد الوباء في الحد أو في مفاقمة انتشار الجريمة في الوسط الحضري؟

ماهي الجرائم التي تراجعت تحت تأثير القيود والإجراءات الوقائية ضد المرض وماهي الجرائم التي كانت هذه الإجراءات والقيود عاملا مساعدا على انتشارها أكثر؟

هل الإجراءات التي اتخذت في مكافحة الوباء كانت سببا في ظهور جرائم لم تكن موجودة من قبل؟

هل هناك جرائم كانت الإجراءات المتخذة ضد انتشار الوباء سببا في القضاء عليها ماهي؟

الهدف العام من البحث:

باعتبار أن موضوع البحث الذي اخترناه من ضمن الموضوعات التي لم تحظ بعد بالاهتمام والمعالجة العلمية، كونه موضوعا أفرزته مستجدات الأزمة الصحية وما ترتب عنها من إجراءات أثرت على مناحي الحياة للأفراد والمجتمعات، كما سبق أن أشرنا في المقدمة. فإننا نعتبر البحث فيه من صنف البحوث الاستكشافية التي يمكن للباحث فيها أن يستعيض بالهدف من البحث عن الفرضيات[1] وهذا ما تشير إليه الكثير من الكتب والمراجع المتخصصة في منهجية البحث العلمي في العلوم الاجتماعية. لأن الباحث حتى لو أراد أن يضع فرضيات عن التساؤلات المدرجة ضمن الإشكالية، فإنّه يصعب عليه إن لم نقل يستحيل، عليه اعتبار أن الفرضيات من حيث معناها هي تصورات مبدئية يحصل عليها الباحث من خلال التراث المعرفي ومن صلب الأعمال والدراسات التي تمت وانجزت حول الموضوع. الأمر الذي ليس متوفرا في حالة هذا الموضوع. ومن هذا المنطلق، فإن محاولتنا هذه لا تهدف إلى صياغة أو وضع فرضيات لاختبارها في الميدان، بقدر ما تضع هدفا عاما للبحث تحاول الوصول إليه عن طريق التحقيق الميداني. لهذا فإن الهدف العام من بحثنا هذا يتمثل في الوصول إلى رصد واقع الجريمة في الوسط الحضري في ظل التحولات التي فرضتها الإجراءات الوقائية المتخذة في سياق مكافحة فيروس كورونا المستجد. هذا من الناحية النظرية. أما من الناحية الإجرائية فإن هذا الهدف يقتضي منا الحصول على قدر كاف من البيانات المتعلقة بالنشاط الاجرامي في الوسط الحضري في غضون الفترة التي كان خلالها هذا الوسط تحت آثار وانعكاسات الأزمة.

[1] مصطفى عمر التير، مقدمة في مبادئ وأسس البحث الإجتماعي، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، مصراتة، ليبيا، ط2، 1986،ص.

- تحديد المفاهيم:

لكل دراسة علمية مجموعة من المفاهيم التي تشكل الإطار النظري والمرجعية المعرفية والفكرية التي يستند إليها الباحث في معالجة المشكلة المطروحة. وقد علمتنا دروس المنهجية أنّ تحديد المفاهيم وضبطها، أمر ضروري في خطاب العلم عموما وفي العلوم الاجتماعية على وجه الخصوص. ومن هذا المنطلق سوف نحاول تحديد وضبط المفاهيم الأساسية التي يرتكز عليها بحثنا هذا وتعريفها إجرائيا وفق ما تقتضي إجراءات الملاحظة والبحث الميداني الامبريقي.

*** الوسط الحضري:**

تتشكل كلمة الوسط الحضري من كلمتين: "**الوسط**" مفرد أوساط ويعني ظرف بمعنى بين. فنقول جلس بين الطلاب، أي بينهم. ونقول وسط الحي، بمعنى محيط دائرة إقامة الانسان. أي مجال نشاطه الحياتي[1]. ونقول وسط إجتماعي، و وسط ثقافي، فني، سياسي، وبيئي، عائلي. ونقول الأوساط الرسمية ونعني بها الدوائر والمحافل الرسمية. "**الحضري**"، تشير إلى ما هو تابع للمدينة في مقابل ماهو تابع للريف أو البدو. فنقول الوسط الحضري انعني بها كل ما يدخل في مجال المدينة. من الناحية النظرية يمكن فهم كلمة الوسط الحضري على أنه الفضاء الذي يتوفر على مواصفات وخصائص تستجيب للمتطلبات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية التي يفرضها العيش الجماعي المشترك في مجال محدود من حيث المكان ومستمر في حيث الزمن. وإذا شئنا أن نعرف المفهوم التعريف الاجرائي، يمكن أن نرجع إلى العناصر التي يتحدد من خلالها الوسط الحضري في مقابل الوسط الريفي. وفي هذا السياق نجد ثلاثة محددات أو أبعاد كما جاء في نظرية التحديث. المؤشر الأول، هو النمو الحضري المكثف. المؤشر الثاني، يتعلق بحركة التمدرس وما تقتضيه من مرافق ويترتب عنها من تحولات. المؤشر الثاني مرتبط بالحركة التصنيعية المتنامية. وإذا انتهينا إلى أن الوسط الحضري يعني المدينة فهذه الأخيرة من وجهة نظر سوسيولوجية لها خصائص معينة تميزها: المجهولية والفضاء العام والاحتكاك[2]. بمعنى أن المدينة تمثل فضاء يلتقي فيه أشخاص لا يتعارفون فيما بينهم، أي متحررين من رقابة الآخرين وقيود المنظومات السلوكية الراسخة. وهذا سببا من الأسباب التي تجعل المدينة فضاءا للانحراف والجريمة. ويمثل الاحتكاك والمخالطة والتقارب المظهر الحي للتواجد في المدينة.

[1] معجم اللغة العربية المعاصرة. https://www.arabdict.com.

[2] حسن خضر، أسئلة المدينة في زمن كورونا، https : //24.ae/articleamp/، تم التصفح بتاريخ 20-04-2021، 10:00.

* **الإجراءات الوقائية ضد كوفيد19:** تشير كلمة الإجراءات الوقائية ضد كوفيد19، إلى كل التدابير التي اتخذت من قبل الحكومات عبر العالم بغض مكافحة الوباء والحد من انتشاره والحفاظ على سلامة الأفراد وتجنيبهم العدوى. وفي هذا الإطار يمكن أن نحدد الإجراءات الوقائية ضمن ثلاثة تدابير كبرى:

التباعد الاجتماعي الجسدي: إذ يعتبر هذا التدبير من التدابير الأساسية الأولى التي سعت جميع الحكومات لتطبيقها ووصت كما اوصت بها منظمة الصحة العالمية ونادت بضرورتها جمعيات ومنظمات المجتمع المدني وروجت لها وسائل الاعلام. وفي هذا الإطار جاءت التوجيهات بضرورة تجنب المصافحة والتقبيل والمعانقة، مع الحفاظ على مسافة المان بين الأشخاص.

* **الحجر الصحي المنزلي:** التدبير الذي أربك كثيرا الساكنة واقلق الكثير من الفئات الاجتماعية، عندما بات من الضروري البقاء في البيوت والمنازل لفترات طويلة وتجنب الخروج إلاّ للضرورة القصوى. وقد سرى هذا الاجراء على المصابين بالعدوى لما أصبحت المستشفيات لا تتسع للمصابين، وكذلك الأفراد الأصحاء حتى لا ينقلوا العدوى.

* **سياسة الإغلاق العام:** الاجراء والتدبير الأساسي الول الذي بادرت به تقريبا جميعا الحكومات ومن ضمنها الجزائر. التدبير الذي يقضي بالغلق الفوري للأجواء أمام الملاحة الجوية. وتعليق رحلات السفر ووقف حركة نقل الشخاص والبضائع. بالإضافة إلى تعليق كافة التظاهرات الرياضية والعلمية والثقافية. وتعليق الدراسة بمختلف أطوارها. وفرض حضر على معظم الأنشطة التجارية.

ولضمان تطبيق هذه التدابير واحترام الإجراءات وتنفيد التوصيات من قبل المواطنين والساكنة، تم اللجوء بطبيعة الحال إلى إجراء آخر وهو تكثيف دوريات الأمن من شرطة بشتى أنواعها ونشر عناصر الأمن تجوب الشوارع والأحياء، سيما في أوقات الحجر المنزلي. المر الذي كان له الأثر البالغ في التحول الذي شهدته المدينة، والذي كان سببا بشكل أو بآخر في تنامي أو تراجع الجرائم.

- المقاربة السوسيولوجية:

ومن بين أهم المقاربات السوسيولوجية التي تتناسب ومعالجة موضوع دراستنا هذه دراسة سوسيولوجية من منظور سوسيولوجي وفقا للإطار الفكري الذي تقوم عليه نظرية التغير الاجتماعي والنظرية الجغرافية اللتان يمكننا بناء على ما تقوما عليه هاتان الأخيرتان من أسس وآليات تساعدنا على معالجة وفهم موضوع دراستنا دراسة علمية سوسيولوجية دقيقة، ذلك بالنظر لكون أن إشكالية موضوعنا التي لم يتطرق

إليها كثيرا ولم تأخذ حقها من المعالجة من قبل الباحثين بالنظر إلى حداثة هذا الموضوع وجدته يجعلنا نعالج هذه الإشكالية من خلال الرجوع إلى النظريتين سالفتين سالفة الذكر.

لقد ظهرت النظرية الجغرافية على يد المفكر الفرنسي Guerry والبلجيكي quetlet، واللذان قاما بأول الإحصاءات الجنائية في فرنسا، وخلصا في دراستهما إلى نتائج تتصل بربط الظاهرة الإجرامية بالعوامل الطبيعية[1].

حيث تتلخص أفكار هذه المدرسة في أن السلوك الإجرامي له علاقة مباشرة أو غير مباشرة بالتغيرات المناخية أو الأحوال الجوية، حيث تبين وجود علاقة طردية بين بعض الجرائم والعوامل الطبيعية كالحرارة والبرودة[2].

كما يعتقد أنصار هذه النظرية أن للبيئة الطبيعية أثر كبير على المجتمع وأبنائه لأنها تؤثر على أفراده من خلال عناصر المناخ وغير ذلك، فليس حظ المجتمعات من الجريمة يرجع إلى أسباب فردية وإنما يرجع في نهاية الأمر إلى حالة المناخ والطقس ونوع الإقليم وطبيعة البيئة الجغرافية في كل مجتمع من المجتمعات، وقد أكد أنصار هذه المدرسة أن هناك اختلافا واضحا بين الجرائم التي ترتكب في بلاد الشمال عنها في بلاد الجنوب[3].

تعتبر الجريمة أكثر انتشارا في المناطق الحضرية عنها في المناطق الريفية، وهذا طبعا يرجع إلى أن الوسط الحضري هو الموقع الجغرافي الأكثر جذبا للأشخاص، لما يحتويه من مرافق ومغريات والتي تساهم في جلب الناس للعيش فيه، أين يصبح الوسط الحضري أكثر حركية، وبالتالي ترتفع فيه نسبة الجرائم، وهذا مايستدعي تمركزالأمن الحضري في المدينة وذلك من أجل توفير الأمن وتحقيق الإستقرار والوقاية من الجريمة محاولة الحد أو التقليل من ارتكابها.

يمثل المناخ والبيئة الحضرية والضوضاء وتدهور المناطق السكنية وزيادة حركة الأشخاص عوامل أساسية في ارتفاع معدلات الجريمة في المدينة أو المناطق الحضرية، كما يرى (شو) إن تكوين

[1] أبو أروى الوادي، نظرية المدرسة الجغرافية، منتديات ستار تايمز، https://www.startimes.com، تم التصفح بتاريخ 21-04-2021، 12:30.

[2] منير بركاني، نظريات علم الإجتماع الجريمة والإنحراف، تدوينة، https://www.tadwiina.com، تم التصفح بتاريخ 21-04-2021، 14:15.

[3] أ.عمار سليم عبد حمزة العلواني، المدرسة الجغرافية والمدرسة الإقتصادية، جامعة بابل، قسم علم الإجتماع، https://www.uoabylon.edu.iq، تم التصفح بتاريخ 22-04-2021، 13:00.

الشخصية لا يرتبط بالأصل الذي ينتمي إليه السكان ولكنه يرتبط بالإقامة في منطقة سكانية غير ملائمة، ولذالك أطلق على هذه النظرية اسم (النظرية البيئية)، وتنص على أن الشخصية الإجرامية تشكلها المنطقة التي يقيم فيها الشخص، دون أن يكون لتكوينه العضوي والنفسي دور يذكر في خلق هذه الشخصية، وهذه النظرية التي رأيناها لا تختلف كثيرا عن نظرية الوسط الإجتماعي التي جاء بها العالم الفرنسي (لكساني) .وقد قاد هذه النظرية الأمريكية إلى الكلام عما يطلق عليه (البقعة الإجرامية)، وهي منطقة إجرامية داخل المدينة تميزها ظروف اجتماعية واقتصادية غير ملائمة إلى درجة كبيرة، بالإضافة إلى معدل مرتفع من الإجرام يجب تفسيره في هذه الظروف غير الملائمة[1].

انطلاقا مما جاءت به المقاربة السوسيوجغرافية لظاهرة الجريمة والنظرية البيئية نستخلص أن الجريمة ترتكز في الوسط الحضري حيث ترتفع نسبتها على عكس البيئة الريفية وذلك يعود للعديد من العوامل الجغرافية والبيئية.

- الدراسات السابقة:

ضمن هذا العنصر سوف نركز على بعض الأعمال التي تمكنا من قراءتها ونحن نحاول اكتشاف الموضوع والتعرف على المشكلة التي أثارت اهتمامنا. لأن دروس المنهجية التي تلقيناها طوال فترة تكويننا، علمتنا أن تقاليد البحث ومنطق التساؤل يستوجبان أن ننطلق دوما في معالجة أي مشكلة من المعارف المتوفرة حولها. ومن ضمن الأعمال التي قدمت لنا قدرا ولو قليلا من المعارف التي كنا بحاجة لها كي نتمكن تحديد المشكلة وضبط السؤال وإدراك أهمية البحث، نذكر:

- الدراسة الأولى:

في شكل مقال علمي بعنوان: التوزيع النمطي للجريمة بالأوساط الحضرية في الجزائر، زعرور طارق، جامعة حسيبة بن بوعلي (شلف).

لقد عالج هذا المقال أهم أنماط السلوكات الإجرامية التي ارتكبت في الأوساط الحضرية في المناطق المختلفة بالجزائر، حيث تم التطرق إلى تقسيمها إلى أربع مناطق رئيسية للدولة، وكذلك محاولة معرفة أنواع الجرائم التي نسبتها منتشرة بصفة أكبر في هته المناطق خلال فترة زمنية معينة، إذ أن هذه الجرائم متنوعة منها جرائم المخدرات، الجرائم الاقتصادية، جرائم ضد الأفراد،...الخ.

[1] محمد حشروف بوشلوش، الشباب المراهق والجريمة، دراسة ميدانية تحليلية لعينة من الشباب المراهق بولاية تيبازة، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجيستر في علم الإجتماع الجنائي، جامعة الجزائر، قسم علم الإجتماع، 2009/2008، ص 82.

- الدراسة الثانية :

ممثلة في أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم بعنوان: جرائم التزوير الإلكترونية، من إعداد الطالب حفصي عباس، 2015/2014.

حيث تناولت هذه الدراسة جريمة التزوير الإلكتروني فتطرقت إلى الجريمة الإلكترونية، وكذلك توضيحها من منظور مختلف المذاهب، وكذا تبيان مختلف طرق التزوير وعلاقتها بجريمة التزوير الإلكتروني، إضافة إلى التطرق لأركان هته الأخيرة وصورها، إضافة إلى تبيين العقوبة والعفو المناسبة لها، لاسيما وأن هذا النوع من الجرائم أصبح منتشر بكثرة في المجتمعات وخاصة مع التطور الذي تشهده التكنولوجيا وسرعة انتقال المعلومة عبر شبكة الانترنت التي أصبحت تتعدى مجال الزمان والمكان.

وقد تختلف دراستنا أو موضوع بحثنا في أنه يعالج ظاهرة الإجرام وذلك في ظل تفشي فيروس كورونا، حيث كان له تأثيرات على جغرافية الجريمة من خلال الإجراءات الوقائية المنتهجة للحد من انتشار المرض، وهذا ما يجعل من بحثنا كمحاولة لسد الثغرات أو دراسة هذا الموضوع من الجوانب التي لم تتطرق إليها الدراسات المنجزة مسبقا.

- الدراسة الثالثة:

مبادرة عالمية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، بعنوان "الجريمة ومرض معدي تأثير الوباء على الجريمة المنظمة"، للكاتبة لوسيا بيرد وآخرون، 2020، ص 1-21، حيث تناولت الدراسة تأثيرات جائحة "كوفيد19" على المجتمع والاقتصاد من ناحية، وتشكيل الجريمة المنظمة من ناحية أخرى، مما أن هذا الوباء قد ساهم في التقليل من بعض أنشطة الجريمة المنظمة، بينما أتاح الفرصة لأنشطة أخرى جديدة في الوقت ذاته، بالإضافة إلى أن تلك التغييرات في اقتصاد الجريمة يمكن أن يكون لها عواقب طويلة المدى، مما يؤثر على الجماعات الإجرامية والأسواق غير المشروعة داخل المجتمعات.

- الدراسة الرابعة:

مقال علمي بعنوان: "المقاربة السوسيوجغرافية لظاهرة الجريمة"، سيف الإسلام شوية، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة باجي مختار، عنابة، العدد الثاني عشر، 2007، ص 179-193.

تناولت هذه الدراسة موضوع مهم لم يحظى اهتماما من قبل الدارسين في علم الإجتماع وذلك لأسباب عدة، ألا وهو المقاربة السوسيوجغرافية لظاهرة الجريمة، والذي يهدف إلى تبيان أن الجريمة تميل إلى الأخذ بالإتجاه المابين فرعي في البحث عن علة السلوك الإجرامي، حيث أن هذه المقاربة تقوم على

مبدأ أساسي أن المشكلات الإجتماعية ترتبط بشتى نواحي الحياة منها النفسية والعضوية والإجتماعية الخاصة بأفراد المجتمع.

- الدراسة الخامسة:

مقال علمي بعنوان: "وباء كورونا وانعكاساته الإقتصادية والإجتماعية بالمغرب: دراسة ميدانية"، زهير النامي، إلهام كريم، مجلة التمكين الإجتماعي، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، فاس، العدد02، 2020، ص 152-170.

حيث تناولت هذه الدراسة انعكاسات وباء كوفيد19 على المغرب من الناحية الإقتصادية والإجتماعية، حيث تم الإعتماد على المبحوثين بمختلف الإتجاهات في المغرب كعينة لإجراء الدراسة الميدانية، على غرار الإحصائيات المتحصل عليها من طرف منظمة الصحة العالمية ووزارة الصحة، وقد تمثلت الإنعكاسات الإقتصادية والإجتماعية في توقيف الشغل وتضرر جميع القطاعات الإقتصادية، تفكك الروابط الإجتماعية، وكذلك ظهور أمراض نفسية ومشاكل أسرية بسبب الحجر الصحي،...إلخ، وغيرها من الآثار الإجتماعية والإقتصادية التي تسببت فيها أزمة كورونا بالمغرب.

الملاحظ على جل الدراسات السابقة، والتي من بينها الدراستين السابقتين أنهما لم تركزا على معالجة تأثيرات وانعكاسات جائحة "كوفيد19" على الظاهرة الإجرامية في المجتمع، وفي هذا الإطار تهدف دراستنا هذه إلى محاولة إبراز أهم الانعكاسات والآثار المترتبة عن جائحة "كوفيد19" على ظاهرة الإجرام في المجتمع، والسعي بصفة عامة إلى الحد منها.

- صعوبات البحث:

يعتبر البحث العلمي عموما نشاطا لا يخلو من الصعوبات والمشاكل سواء ما تعلق منها بالجانب الذاتي المعرفي أي مدى استعداد الباحث وجاهزيته للتعاطي مع الموضوع وتفكير المشكلة، أو ما تعلق منها بالجوانب الموضوعية المرتبطة بالمحيط والبيئة والشروط الاجتماعية التي تحيط بعملية البحث واجراءاتها. وتزداد حدّة هذه الصعوبات والمشاكل عندما يتعلق الأمر بالبحث في العلوم الاجتماعية لما تميز هذه العلوم من خصائص وسمات من حيث موضوعاتها ومن حيث علاقة الباحث بهذه الموضوعات. وفي هذا الإطار يمكننا أن نستعرض أهم الصعوبات التي أعترضت طريقنا وصعبت من مهمتنا في هذه الدراسة:

الصعوبة الأولى: تمثلت في غياب المراجع التي كان من الممكن أن نستخدمها ونستعين بها في معالجتنا النظرية والتطبيقية لموضوع البحث. فالدراسات والبحوث التطبيقية الكاديمية التي اعتبرناها دوما من ضمن أهم المراجع الممكن اعتمادها والاستعانة بها في إنجاز المذكرات، لم تكن متوفرة لنا وربما ما توفر منها لم يكن متاح لنا. وهذا ما شكل صعوبة كبيرة بالنسبة لنا ودفعنا نحو اعتماد ما جادت به صفحات المجلات العلمية والدوريات من مقالات.

الصعوبة الثانية: تمثلت في الوضع الصحي وما ترتب عنه من إجراءات وقائية تسببت في عرقلة مسار الدراسة و تعطيل إجراءات استكمال الموسم الجامعي الفارط، وبالنتيجة تعطيل انطلاقة الموسم الجامعي الجديد ما نجر عنه تأخر على مستوى إجراءات تسجيل مشاريع البحث والانطلاق في أنجازها.

الصعوبة الثالثة: أهم صعوبة واجهتنا في هذا البحث تمثلت في عدم تمكننا من إجراء المقابلات التي كنا نود إجراءها من أجل جمع المعطيات التي كان يفترض أن تساعدنا كثيرا في معالجة المشكلة والإجابة على السؤال أو الأسئلة التي طرحناها ضمن الإشكالية. إذ قوبلنا بالرفض المطلق من قبل الأطراف الأمنية التي كانت مخولة أكثر بتزويدنا بالمعلومات حول الكيفية التي تنتشر بها الجريمة في الوسط الحضري لخميس مليانة ميدان بحثنا.

الفصل الثاني:

الإطار النظري للدراسة

تمهيد:

يتناول هذا الفصل الإطار النظري للدراسة، والذي نهدف من خلاله إلى معالجة عدة محاور أساسية تتعلق معظمها برصد وتحديد مفهوم الجريمة والإجرام والتعريف بوباء "كوفيد19"، وأهم الإجراءات المتخذة للوقاية منه، ومدى انعكاسات هذه الأخيرة على الظاهرة الإجرامية في حد ذاتها في الوسط الحضري.

ويتضمن هذا الفصل تحديد آثار وانعكاسات وباء كوفيد19على الظاهرة الإجرامية، ذلك باعتباره أحد العوامل المستجدة في إحداث التغير الاجتماعي، هذا فضلا عن باقي عوامل التغير الاجتماعي الأخرى، كما يعالج هذا الأخير طبيعة الظاهرة الإجرامية في ظل وباء كوفيد19 اعتمادا على تفسيرات النظرية الجغرافية أو المقاربة السوسيو جغرافية لظاهرة الجريمة.

*** مفهوم الجريمة والإجرام:**

تزايد الاهتمام بمشكلة الجريمة كرد فعل لارتفاع نسبة الجرائم بشكل ملحوظ في السنوات الأخيرة في المجتمعات المتقدمة والنامية وخاصة في فترة "كوفيد19"، إذ أن الظواهر الإجرامية تزايد البعض منها في هذه الفترة والبعض الآخر منها تراجع، وقد أخذت أشكالا وصورا متعددة في مظهرها المتمثل في الجريمة والانحراف، كما أن التغيرات التي طرأت على المجتمعات النامية ومنها الجزائر، فقد أثرت الإجراءات الصحية المتخذة للحد من انتشار الوباء على الجريمة وخاصة في الوسط الحضري، وكانت بمثابة عوامل عاكسة لمستوى تغير البنية الاجتماعية للمجتمع، ما نتج عنه تناقضات في الأنساق الاجتماعية والمهنية للمظاهر السلوكية للظاهرة الإجرامية في الجزائر، أيضا هناك عوامل جغرافية وبيئية أثرت على أفراد المجتمع، حيث أن الإنسان يقف هنا حاجزا أمام الطبيعة لذلك فإن النشاط الإجرامي له علاقة وطيدة مع مكونات البيئة الجغرافية ومع فترات انتشار "كوفيد19"، الذي يرتبط بالفصول أي المناخ وبالتالي هذه التغيرات الجغرافية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية التي تشهدها البلاد من تفشي هذا المرض أثر على الظاهرة الإجرامية في الجزائر والعالم ككل.

1- مفهوم الجريمة:

تعني الجريمة في مفهومها العادي الذي يستوجب عقابا ويوجب ملاما.

- معنى كلمة جريمة في اللغة:

أصل كلمة جريمة من مجرم أي قطع وكسب، أن الكسب المستوجب والمستحب والمكروه، وفي آخر يراد فيها الحمل على الفعل آثما ومن ثم يمكننا إطلاق كلمة جريمة على كل فعل أو سلوك مخالف للحق والعدل المستقيم، كما اشتق من ذلك المعنى إجرام وأجرموا[1].

- مفهوم الجريمة اصطلاحا:

ومعظم الفقهاء المؤلفين في هذا الباب يردون تعريف الجريمة في الفقه إلى ما قرره الموردي في الأحكام السلطانية بقوله: " الجرائم محظورات شرعية زجر الله عنها بحد أو تعزير يعني إذا كانت ممن

[1] نجيب بوالماين، الجريمة والمسألة السوسيولوجية دراسة بأبعادها السوسيوثقافية والقانونية، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه دولة في علم اجتماع التنمية، جامعة منتوري قسنطينة، 2008/2007، ص16.

يتعمد ارتكابها، أما الإمام أبو زهرة فبعدها ذكر تعريف آخر للجريمة فقال: هي المعصية التي يكون فيها عقاب يقرره القضاء[1].

والجريمة (بالإنجليزية: Crime) تعني بأنها أي انحراف عن مسار المقاييس الجمعية التي تتميز بدرجة عالية من النوعية والجبرية والكلية، ومعناها أنه لا يمكن للجريمة أن تكون إلا في حالة وجود قيمة تحترمها الجماعة فيها، كما أنها توجه عدواني من قبل الأشخاص الذين يحترمون القيمة الجمعية اتجاه الأشخاص الذين لا يحترمونها[2].

- تحليل روسي لمفهوم الجريمة:

عرف روسي فيري الجريمة على أنها مخالفة للقانون يعاقب عليها المشرع، وأن الجريمة تعد نشاطا إنسانيا، ولهذا استبعد العقاب على فعل الطبيعة الضار، فالجريمة سلوك إنساني خارجي، ومن ثم لا عقاب على ما يعتل في النفس البشري من أحقاد داخلية، ونظرا لأنها تعد نشاطا إراديا فلا جريمة على من يكره على فعل ضار، ويرى أن الضرر ركن أساسي في الجريمة بدون تحققه لا تكون أمام جريمة جنائية.

- تحليل فيدال لمفهوم الجريمة:

يوضع فيدال في صدر مؤلفه الشهير "دروس في القانون الجنائي" رأيه في مفهوم الجريمة على أنها ظاهرة طبيعية تتأثر بدرجة المدينة.

- تعريف الجريمة من الناحية القانونية:

الجريمة هي فعل غير مشروع صادر عن إرادة جنائية ويقرر القانون لهذا الفعل عقوبة أو تدبير من تدابير الأمر فلا جريمة إذا لم يرتكب الفعل.

- التعريف السوسيولوجي للجريمة:

إن تعريفات الجريمة تعتمد أساسا على طبيعة السلوك الإجرامي والمجرم، وقد "توصل "هرمان" و "منهيم" إلى تعريف الجريمة على أنها سلوك اجتماعي معادي، وهما هنا يريدان أن يوضحا القيم التي يحميها القانون الجنائي، وقد توصل أيضا كل من "موريس" و "ركلس" في دراسة المدخل السوسيولوجي

[1] محمد بوعمرة، سيدعلي بنينال، جهاز التحقيق في الجريمة الإلكترونية في التشريع الجزائري، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في العلوم القانونية، جامعة البويرة، 2020/2019، ص4.

[2] سناء الدويكات، تعريف الجريمة، الموضوع أكبر موقع عربي بالعالم، https://mawdoo3.com، تم التصفح بتاريخ 01-05-2021، 12:55.

لمفهوم الجريمة إلى أن الجريمة نسبية وزمنية ومجتمعية، وذلك لأن المجتمع هو الذي يحدد ما هو خطأ وما هو صواب وهو الذي يقرر متى يكون فعل معين جريمة أو لا، ومن ثم يذهبان إلى أن الجريمة تختلف باختلاف المجتمعات في فهمها للصواب والخطأ، وذلك بدوره يخضع لتغير قيم المجتمع واتجاهاته بمرور الزمن[1].

2- مفهوم الإجرام:

إجرام مصدر أجرم هي اقتراف إثم أو ذنب أو جريمة[2].

ويرى بعض الفقهاء أن علم الإجرام هو العلم الذي يبحث في أسباب الجريمة ومكوناتها وسياقها ونتائجها، ويرى رمسيس بهنام أنه العلم الذي يدرس الجريمة كحقيقة واقعية ويدرس أسبابها وبواعثها العضوية والبيئية من أجل علاجها والوقاية منها وهكذا يرى الدكتور عبد المنعم العوضي حيث يقول " هو العلم الذي يهدف إلى الوقوف على أسباب الظاهرة الإجرامية تمهيدا لعلاجها[3].

ويمكن تعريف علم الإجرام بأنه هو ذلك الفرع من العلوم الجنائية الذي يدرس الجريمة كظاهرة فردية واجتماعية دراسة علمية لمعرفة العوامل المؤدية إليها بغية مكافحتها والحد من تأثيرها.

فقيل بأن علم الإجرام هو علم الجريمة أو علم ظاهرة الإجرام أو هو العلم الذي يدرس أسباب الجريمة، سواء تعلقت هذه الأسباب بشخص المجرم أم بالبيئة المحيطة به[4].

- الإجرام ظاهرة اجتماعية كونية:

أثبت كل الباحثين في علم الإجرام أن الجريمة تنبثق من المجتمع وتلازمه وهي ظاهرة طبيعية في كل مجتمع لذلك نعطيها صفة الكونية أي أنها لا تقتصر على مجتمع دون آخر، ولإثبات كونية الظاهرة الإجرامية سنقف على الأوقات الثلاثة للجريمة:

- المرحلة الأولى:

[1] نجيب بوالماين، نفس المرجع، ص28، 32، 35.

[2] معنى الإجرام في قواميس ومعاجم اللغة العربية، العربي، https://www.arabdict.com، تم التصفح بتاريخ 02-05-2021، 18:34.

[3] Mohamed SAKHRI، بحث شامل حول ماهية علم الإجرام، الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والإستراتيجية، https://www.politics.dz.com، تم التصفح بتاريخ 03-05-2021، 13:39.

[4] دراسة في علم الإجرام تعريفه وفروعه وعلاقته بالعلوم الأخرى، الموسوعة القانونية الشاملة، https://www.universal.legal.encyclopedia.com، تم التصفح تاريخ 03-05-2021، 15:30.

وضع القواعد الجنائية: حيث تصيغ الجماعة النمط الاجتماعي وتفرضه على أفرادها وتضع قواعد زاجرة في مواجهة كل من يخالفه، وهنا نشير إلى أن النمط الاجتماعي يتغير باستمرار وبالتالي تتغير القوانين الجنائية، والإنسان في صراع داخل الجماعة وبالتالي كان خرق القاعدة القانونية أمرا وبقوة.

- المرحلة الثانية:

عدم احترام القاعدة القانونية: قد يحدث انتهاك للقواعد الأساسية للسلوك الاجتماعي وهذا الانتهاك يعتبر إجراما يستوجب العقاب.

- المرحلة الثالثة:

رد الفعل الاجتماعي: ذلك أن المجتمع يحمي كيانه وطمأنينته فيلجأ إلى فرض السلوك الاجتماعي الذي يبغيه، ويفرض عقوبات زجرية على كل مخالفة، ورد الفعل الاجتماعي الزجري هو مقابل للسلوك الإجرامي، وهذا الحق في العقاب يملكه المجتمع وتبرره ضرورة الحفاظ على التضامن الاجتماعي وطمأنينته واستقرار المجتمع[1].

*** الجريمة في الوسط الحضري والإجراءات المترتبة عن وباء "كوفيد19":**

1- الجريمة في الوسط الحضري:

- مفهوم الوسط الحضري:

من المتعارف عليه أن مصطلح الوسط الحضري أو المدينة يعتبر من المصطلحات السوسيولوجية التي لم تنل اتفاق خبراء التعاريف، إذ أن أغلبهم يدرك ما معنى المدينة إلا أنهم لم يقدموا تعريفا مرضيا.

يمكن القول أن المدينة بصفة عامة "هي وحدة اجتماعية تمتاز بوحداتها الإدارية ويعيش فيها الأفراد متكاملين متزاحمين في مساحة معينة رغبة في تبادل المنافع وتحقيق الغاية من الاجتماع الإنساني".[2]

والوسط الحضري يمكن القول أنه عبارة عن: "تجمعات سكانية مستقرة وكبيرة، ذات كثافة سكانية مرتفعة وغير متجانسة، وتنتشر فيها تأثيرات الحياة الحضرية للمدينة، ولا يعتمد في الغالب أفرادها في رزقهم على الزراعة، بل يعملون في التجارة والصناعة، وتمتاز بزيادة التخصص وتقسيم العمل وتعدد

[1] SAKHRI Mohamed، نفس المرجع.

[2] محمد عايد، خير الدين بوزيان، العنف لدى الشباب في الوسط الحضري – عوامله والنظريات المفسرة له –، مجلة الجامع في الدراسات النفسية والعلوم التربوية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، العدد 02، ص131.

الوظائف السياسية والاجتماعية فيها، وقيام الهيئات والمؤسسات والجماعات والإدارات وتوفر درجة عالية من التنظيم"[1].

والمدينة من الناحية السوسيولوجية الفنية البحتة عبارة عن فكرة مجردة، ولكن العناصر التي تتكون منها مثل الإقامة و البناءات و وسائل المواصلات عبارة عن موجودات مشخصة لها طبائع مختلفة، ولذلك فإن ما يجعل المدينة شيئا محددا هو ذلك التكامل الوظيفي لعناصرها المختلفة على هيئة وحدة كلية[2].

أما المدينة اصطلاحا فهي "وحدة جغرافية مساحية يعيش فيها عدد كبير من السكان، تتباين مستوياتهم الاقتصادية والاجتماعية وتنتشر فيها تأثيرات الحياة الحضرية المدنية، ويعمل أهلها في الصناعة والتجارة والوظائف السياسية والاجتماعية، فهي ليست وحدة اجتماعية أو حيزا مكانيا فقط، ولكنها وحدة منتجة لثقافة ذات علاقات اجتماعية وقواعد وأعراف وقيم خاصة ونموذج تنظيم وتطور متميز[3].

- مفهوم التحضر:

يشير معنى التحضر إلى أنه ظاهرة اجتماعية ينتقل السكان في ظلها من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية، وبعد انتقالهم يتكيفون بالتدريج مع طرق الحياة وأنماط المعيشة الموجودة في المدن، وهو أساسا يعني تمركز السكان في المدن ويؤدي إلى تغير اجتماعي وثقافي وتدعيم الروح الفردية في العلاقات التي تصبح ثانوية بعدما كانت أولية في القرية[4].

أما معجم علم الاجتماع فعرف مفهوم التحضر بأنه الانتقال من الحياة الريفية إلى المدن للعيش، ويكون هنا الانتقال بسبب الهجرة، حيث ينبغي على الشخص أو الجماعة أن تتكيف مع النظم والقيم

[1] قراش محمد، طيابية اسماعيل، حساسية الوسط الحضري للأخطار الطبيعية- خطر الفيضانات في مدينة الجلفة -مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي في تسيير الأخطار الطبيعية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2018/2017، ص 30.

[2] محمد عاطف غيث، علم الاجتماع الحضري – مدخل نظري -، دار المعرفة الجامعية، 1995، ص 124.

[3] صبرينة معاوية، التطوير الحضري والتنمية المستدامة في المدن الصحراوية – مدينة بسكرة نموذجا -، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه في علم الاجتماع، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2016/2015، ص 84-85.

[4] مالك شليح توفيق، العنف في الوسط الحضري – دراسة ميدانية بمدينة وهران – (حي الحمري وحي الصباح نموذجا)، أطروحة دكتوراه علوم في علم الاجتماع، جامعة وهران – السانيا -، 2014/2013، ص20.

السائدة في المدينة، وقد يترتب على حالة انعدام هذا التكيف تدهور الحالة المادية والمعنوية ومن هناك العودة إلى القرية[1].

- الجريمة والتحضر:

هناك اتفاق بين علماء الاجتماع يقوم على أن مجتمع المدينة يمثل نموذجا للتحضر أو المجتمع المتحضر، وبما أن الجريمة تعرف بأنها سلوك مخالف للمعايير الاجتماعية التي يقوم عليها المجتمع ولاسيما النظم والقوانين التي تكفل أمن المجتمع و حمايته، لذا فهناك أنواعا متعددة للجرائم التي تعتبر من طبيعة الحياة الحضرية، حيث تبين من الأبحاث والدراسات أنه يوجد ثلاث علاقات ترابطية بين الجريمة والتحضر تتمثل فيما يلي:

أولا: إن الجريمة أكثر وضوحا في المدن عنها في الأرياف والبادية.

ثانيا: إن الجريمة تزداد باطراد كلما حقق الإنسان قفزة في التحديث.

ثالثا: إن هناك علاقة طردية بين السلوك المخالف للقانون والنظام وحجم المدينة.

وترجع الزيادة في كم وكيف جرائم المدن إلى مراحل التغيير الاجتماعي والثقافي التي يمر بها المجتمع في اتجاهه نحو المدينة والتحضر[2].

ولم يعد هناك خلاف بين علماء التخطيط الحضري والإقليمي وعلماء الاجتماع في أن الجريمة في المدن أوسع وأخطر كما ونوعا من الجريمة في الريف، وأن العلاقة بين ظاهرة التحضر والجريمة قوية ومتشبعة وهذه الحقيقة هي التي ساعدت على ظهور فرع جديد من فروع علم الاجتماع باسم علم الاجتماع الحضري، بل أصبح معروفا ومتداولا مصطلح (الجريمة الحضرية)[3].

بالإضافة إلى أن التحضر ولا سيما الحياة المدنية أو الحضرية يساهم ومن جهة أخرى غالبا في ارتكاب الجرائم والسلوكات الانحرافية المختلفة من قتل و اختطاف وسرقة و العنف، وكذا التفكك الأسري و مختلف المشكلات الاجتماعية.

---

[1] زراولية رضا، التحضر والصحة في المجتمع الجزائري، دراسة ميدانية بحي بارك أفوراج – مدينة باتنة – الجزائر، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجيستر في علم الاجتماع الحضري، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2011/2010، ص 19.

[2] د. محمد عبد الله الحماد، التحضر والجريمة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 1991، ص 255.

[3] تغريد حامد علي، التحضر السريع للمدن دراسة في بعض المدن العراقية، مجلة التخطيط والتنمية، جامعة بغداد، العدد 21، 2009، ص 44.

2- الإجراءات المترتبة عن وباء "كوفيد19":

2-1- ماذا يعني "كوفيد19":

يشير مصطلح " كوفيد19" إلى المرض الذي يسببه الفيروس التاجي المستجد لعام 2019، وقد صيغ الاسم بالشكل التالي: "كو" من كلمة كورونا (تاجي)، و "في" من فيروس، و "د" من كلمة مرض disease بالإنجليزية[1]، ويشير الرقم 19 إلى عام 2019، الذي تم فيه تسجيل أول حالة إصابة بهذا الفيروس الذي ينتمي لعائلة كبيرة من الفيروسات تحمل اسم "فيروسات كورونا"، التي تم اكتشافها في الحيوانات والإنسان على السواء[2].

2-2- الإجراءات الوقائية ضد الوباء:

لمنع انتشار الوباء، فقد شرعت مختلف دول العالم في اتخاذ العديد من الإجراءات والتدابير الوقائية ضده، والتي تمثلت في الحجر الصحي المنزلي أساسا وغلق الفضاءات العامة، وكذا وقف الأنشطة، حيث تهدف هاته الأخيرة إلى الحد من الاختلاط والتجمعات قدر المستطاع سواء الفضاءات الخاصة أو العامة، والتي سنوضحها فيما يلي:

أ- الحجر الصحي المنزلي:

قد يطلب الأطباء أو مسؤولو دوائر الصحة المحلية من الناس حجر أنفسهم صحيا أو يلزمونهم بذلك إذا اشتبهوا بتعريضهم لكوفيد19، أو إذا خالطوا شخصا مصابا بكوفيد19 مؤخرا، تعني المخالطة اللصيقة أنك كنت ضمن مسافة 6 أقدام (2 متر) من شخص مصاب بكوفيد19، يمكن أن يساعد الحجر الصحي في منع نشر مرض كوفيد19 للعدوى قبل أن يشعروا بالمرض أو تظهر عليهم الأعراض، ينطوي الحجر الصحي على البقاء في منشأة معينة أو البقاء في المنزل[3]، فالحجر الصحي المنزلي فيقصد به التزام الأسرة بالبيت، وفق الفترة المحددة من طرف الحكومة[4].

---

[1] مرض فيروس كورونا (كوفيد 19): مالذي ينبغي أن يعرفه الآباء والأمهات، كيف تحمي نفسك وأطفالك، اليونيسف، https://www.unicef.org، تم التصفح بتاريخ-04-05-2021، 14:30.

[2] هل تعرف معنى مصطلح"كوفيد19"؟، العالم كل الأخبار، https://arabic.sputniknews.com، تم التصفح بتاريخ04-05-2021، 15:00.

[3] الحجر الصحي والعزل الذاتي والتباعد الإجتماعي في ظل جائحة كوفيد19، مايو كلينيك، http://www.mayoclinic.org، تم التصفح بتاريخ12-05-2021، 20: 17.

[4] عمتوت كمال، قدوس خديجة، الوعي الإجتماعي ودوره في الوقاية من فيروس كورونا في الجزائر، مجلة التمكين الإجتماعي، العدد 02، 2020، ص259.

حيث يتمثل الحجر الصحي في تقييد نشاطات أو فصل الأشخاص الذين يشتبه بتعرضهم لمصدر العدوى ولا يوجد لديهم أي أعراض أو نتيجة إيجابية، بطريقة تؤدي إلى الحيلولة دون انتشار العدوى ويكون العزل إما في المستشفى أو في المنزل حسب تقييم حالته الصحية[1]، وقد تجد نفسك في أي وقت مضطر للحجر الصحي داخل المنزل تجنبا لنقل العدوى للآخرين، أو كإجراء احترازي لمنع انتشار تلك العدوى، لكن عملية الحجر الصحي المنزلي بذاتها تتطلب استعدادا نفسيا وبدنيا ولوجيستيا، أما مراحل الاستعداد فتتطلب مسائل عدة[2]، كما لوحظ أيضا أنه يتم قضاء أغلبية الناس وقتا كبيرا مع أسرهم ربما يكون بسبب الحجر المنزلي، بالإضافة إلى شعور الأشخاص بالتوتر والقلق نتيجة لفقدان الاتصال الطبيعي مع الآخرين[3].

قد يؤدي تطبيق تدابير الحجر الصحي في مرحلة مبكرة من اندلاع الفاشية إلى تأخير دخولها إلى بلد أو منطقة ما أو قد يؤجل بلوغ ذروة الوباء في منطقة يتواصل فيها انتقاله محليا، غير أن الحجر الصحي إذا لم يطبق على النحو السليم، قد ينشئ أيضا مصادر إضافية للتلوث ونشر المرض[4].

والحجر المنزلي هو ممارسة تهدف إلى الحد من مخالطة الأشخاص المشتبه بإصابتهم بالمرض مع الآخرين، قد يكون الحجر المنزلي طوعي أو بشكل إجباري يفرض من سلطات الصحة العامة للحد من انتشار أمراض معدية[5].

إذ يعتبر الحجر الصحي المنزلي من أهم الإجراءات والتدابير الوقائية التي فرضت على الأفراد، حيث يلتزمون منازلهم رغما عنهم لحمايتهم من الإصابة بعدوى الوباء.

ب- غلق الفضاءات العامة:

لقد اتخذ قرار غلق الفضاءات العمومية المختلفة كتدبير من التدابير والإجراءات الوقائية للحد من انتشار الوباء في المجتمع.

---

[1] الدليل الإرشادي للحجر الصحي والعزل الطبي وآلية التعامل مع القادمين من خارج المملكة، هيئة الصحة العامة، https://covid19.cdc.gov.sa، تم التصفح بتاريخ 14-05-2021، 15:00.

[2] أسهل طريقة للحجر الصحي بالمنز...والنجاح "مضمون"، سكاي نيوز عربية – أبو ظبي –، https://www.skynewsarabia.com، تم التصفح تاريخ 2021/05/15، 09:00.

[3] تأثير كورونا على العلاقات الإجتماعية، قلم الثقافة، https://2qlam.com، تم التصفح بتاريخ 16-05-2021، 10:30.

[4] منظمة اصحة العالمية، الإعتبارات المتعلقة بالحجر الصحي للأفراد في سياق احتواء مرض فيروس كورونا (كوفيد19) إرشادات مبدئية، 2020، ص 01.

[5] شهد الفاعوري، ماذا يعني الحجر المنزلي؟، https://www.webteb.com، تم التصفح بتاريخ 16-05-2021، 12:00.

فالفضاء العمومي هو المكان الذي يكون مفتوحا بشكل عام ويمكن للجمهور الوصول إليه، تعتبر الطرق (بما في ذلك الأرصفة) والساحات العامة والمنتزهات والشواطئ عادة فضاء عمومي، وتعتبر المباني الحكومية المفتوحة للجمهور ، مثل المكتبات العامة فضاءات عمومية[1].

حيث تم غلق المدارس والمساجد والجامعات وكذلك المقاهي وقاعات الأفراح ومختلف فضاءات التسلية والترفيه، كما تم حظر خدمات النقل والمواصلات،...، حيث تعتبر كل هاته الفضاءات من أهم الأماكن لتجمعات الأفراد ونشاطاتهم وتحركاتهم واحتكاكهم ببعضهم البعض.

ج- وقف الأنشطة:

لقد أثر الإغلاق ووقف الأنشطة المترتبة عن الوباء على منشآت الأعمال والوظائف ولاسيما الشركات، إذ إن أغلبها لم تتمكن من سداد مستحقات الدفع، حيث تشير بعض البيانات إلى أن مبيعات الشركات شهدت انخفاضا بمقدار النصف بسبب وباء "كوفيد19"[2]، كما تشير بعض الإحصائيات إلى أنه من المتوقع أن تبلغ خسارة الاقتصاد العالمي حوالي تريليون دولار أمريكي، على أقل تقدير كنتيجة لانتشار الوباء، كما وأن النمو العالمي يتراجع إلى أقل من2.5% وأن يشهد عدد كبير من الدول موجة كساد[3].

وفيما يخص تداعيات الفيروس على القطاع المالي، فتكاليف الاقتراض ارتفعت مع تشديد الأوضاع المالية، نظرا لتشكك البنوك في قدرة المستهلكين والشركات على مستوى القروض في الوقت المحدد لها[4].

مما لاشك فيه أن هاته التدابير والإجراءات الوقائية عموما على غرار حظر التجوال والتجمعات لاسيما منع الزيارات ووقف الأنشطة الثقافية المختلفة، سيؤثر حتما وبشكل سلبي على مستوى العلاقات

[1] فضاء عمومي، ويكيبيديا، https://ar.m.wikipedia.org، تم التصفح بتاريخ 17-05-2021، 17:15.

[2] بول بليك، ديفيانشي وادوا، استعراض حصاد عام 2020، تأثير فيروس كورونا المستجد في 12 شكلا بيانيا، https://blogs.worldbank.org، تم التصفح بتاريخ 18-05-2021، 16:00.

[3] هاني عبد اللطيف، آثار كورونا الإقتصادية: خسائر فادحة ومكاسب ضئيلة ومؤقتة، الجزيرة، https ;//studies.aljazeera.net، تم التصفح بتاريخ 18-05-2021، 16:45.

[4] كرامة مروة، رحال فاطمة، خبيزة أنفال حدة، تأثير الأزمات الصحية العالمية على الإقتصاد المالي: تأثير فيروس كورونا كوفيد19 على الإقتصاد الجزائري نموذجا، جامعة محمد خيضر بسكرة، مجلة التمكين الإجتماعي، العدد 02، 2020، ص 323.

الأسرية والمجتمعية والتعاملات مع الوضع، مما قد يساهم في الانحراف السلوكي للأفراد، وتعرضهم لضغوطات نفسية والذي يؤثر بطريقة مباشرة على سلوكياتهم وعلاقاتهم الاجتماعية المختلفة[1].

ليخلق مزيدا من التشنج والتوتر في المجتمع الذي يصبح مهددا بحالة التفكك الاجتماعي وما يتبعها من ظواهر سلبية، فهي حالة يوجد فيها المجتمع أو الجماعة، تتميز بتصاعد بعض المشكلات الاجتماعية كالجريمة والجناح وإدمان المخدرات والمرض النفسي والانتحار[2].

*** تأثير الإجراءات الصحية على الجريمة في الوسط الحضري:**

يبدو أن تأثير انتشار وباء كورونا حول العالم وفي بلادنا الجزائر بشكل خاص بدأ يتجاوز مشكلة الوفيات وتدهور الوضع الإقتصادي، إلى أبعاد اجتماعية وصلت إلى حد طبيعة انتشار الجرائم التي تأثرت بشكل كبير من الإجراءات الصحية التي ترتبت عن الأزمة الصحية، من خلال الإغلاق الكامل أو الجزئي وحظر التجوال والحجر المنزلي، لم تغير فقط الكيفية التي يعيش بها الناس، ولكن أيضا حدثت تحولات على مستوى الطرق والأساليب المستخدمة في حدوث الجريمة، ورغم تراجع مستوى الجرائم مثل السرقة والقتل وغيرها من الجرائم الكبيربشكل عام في كثير من دول العالم[3]، إلا أن هناك مجرمين وجدوا صعوبة في كسب المال من أنشطتهم التقليدية كالتهريب والإعتداءات والسرقة وخلافه، وتأثرت معدلات الجريمة عالميا، ما اظطر المجرمون إلى اللجوء إلى حيل جديدة للإستفادة من الأزمة، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع معدلات الجريمة ثانية ولكن بأشكال مختلفة هذه المرة[4].

أ- الجرائم التي تصاعدت نسبتها:

1- الجرائم الإلكترونية:

ارتفعت معدلات الجريمة الإلكترونية السيبرانية بشكل كبير إذ استغلت الشبكات الإجرامية حاجة المواطنين إلى الأمان لبيعهم مواد مزيفة تعرض حياتهم للخطر، رغم حالة الطوارئ العالمية بسبب جائحة كورونا إلا أن الكثير من المجرمين والعصابات المنظمة استغلوا الوضع لأجل تكييف أساليبهم بسرعة وفقا

[1] د.بدرة قلعول، مداخلة في ندوة عن بعد حول التحولات السياسية والإقتصادية والإجتماعية والقانونية للدول المغاربية في ظل أزمة كورونا، https://strategianews.net، تم التصفح بتاريخ 19-05-2021، 11:00.

[2] نور الدين بكيس، رزقي نوال، نفس المرجع، ص 696.

[3] حتى الجريمة اختلفت...هذه هي الجرائم الأكثر انتشارا في عصر كورونا، مجتمع، https://sasapost.com، تم التصفح بتاريخ 29-05-2021، 12:00.

[4] هايدي الشافعي، أشكال ومعدلات الجريمة في زمن كورونا، المرصد المصري، https://www.marsad.ecsstudies.com، تم التصفح بتاريخ 29-05-2021، 13:20.

لهيئة الشرطة الأوروبية (يوربول)، ونشرت تقرير في لاهاي يوم الجمعة 27 مارس 2020 أن المحققين اكتشفوا تزايد حالات جرائم الأنترنت والإحتيال والسرقة والتزوير، ومن أكبر الجرائم المسجلة بيع مواد الحماية المزيفة بما في ذلك الأقنعة والمواد المطهرة والأدوية، تحت ذريعة أنها تساهم في الحماية من الفيروس، وضبطت السلطات الأمنية على مستوى العالم نحو 34 ألف قناع مزيف في العمليات الجراحية، وكذلك أدوية مزيفة مضادة للفيروسات والملاريا[1].

يمثل العمل عن بعد كابوسا أمنيا لأرباب العمل يأتي هذا بسبب إمكانية الوصول إلى شبكات أو سير فيرات الشبكات عن بعد بشكل كبير من عدد كبير من الموظفين، الذين يستخدمون حواسبهم المرتبطة بشبكات عادية، لذلك فإن القراصنة الإلكترونية لديهم أماكن أكبر يختارونها للهجوم على الشركة، يدرك قراصنة الأنترنت ذلك جيدا وقد بدأوا بالفعل في شن هجمات مستهدفة على نطاق أوسع.

وفقا لأحدث الإحصائيات زادت تقارير عمليات الإحتيال المتعلقة بفترة انتشار فيروس كورونا الجديد (كوفيد19) بنسبة 40% في شهر مارس 2020 وحده، كانت هناك عمليات احتيال من أجل الإستيلاء على الضرائب المدفوعة الخاصة بفيروس كورونا الجديد في بريطانيا وانتحل بعض القراصنة صفة الموظفين من منظمة الصحة العالمية، وكانت هناك رسائل بريد إلكترونية تتضمن ابتزاز الأشخاص المرسل إليهم، وتهديدهم بإصابتهم بفيروس كورونا الجديد مالم يدفعوا أموال حتى إن بعض القراصنة يستغلون تفشي فيروس كورونا ويستخدمون خرائط تتبع العدوى لنشر البرامج الضارة[2].

وفي الهند تم الإبلاغ عن عروض وهمية عبر الأنترنت لجمع تبرعات مالية لتوفير الضروريات للمتضررين من الإغلاق ولتوفير المستلزمات الطبية لهم، هذا بالإضافة إلى الزيادة في معدلات التحرش الإلكتروني نظرا لطول الفترة التي يقضيها المراهقين على الأنترنت، وزيادة في الجرائم المتعلقة بشراء السلع من مواقع غير موثوقة مع شرط الدفع مسبقا ثم لا تأتي السلع أبدا، وغيرها من نماذج الجريمة الإلكترونية التي تصاحب إجراءات مكافحة انتشار فيروس كورونا وتمثل خطرا على ثقة المتعاملين في التكنولوجيا الرقمية[3]، ومنه فإن لصوص كورونا الإلكترونيين يسيرون في ثلاثة إتجاهات رئيسية هي: الهجوم على البنية المعلوماتية للمنظمة، واختراق الحسابات الإلكترونية للعاملين في مجال مكافحة كورونا

[1] يوربول: هذا النوع من الجرائم التي ارتفعت في زمن الكورونا، أخبار DW عربية، https://www.dw.com، تم التصفح بتاريخ 30-05-2021، 09:00.

[2] حتى الجريمة اختلفت...هذه هي الجرائم الأكثر انتشارا في عصر كورونا، نفس المرجع.

[3] هايدي الشافعي، نفس المرجع.

من أطباء وصيادلة وأفراد طواقم طبية وباحثين بيولوجيين والمسؤولين في صندوق الضمان الإجتماعي للإستجابة ضد جائحة كورونا، ويتمثل الهدف من ذلك في الحصول على معلومات بشأن الفيروس أو الأدوية التي تعالج أعراضه، أو تتعلق باللقاحات المحتملة للقضاء عليه، ومن ثم يمكن لهؤلاء اللصوص بيع هذه المعلومات لدول وأجهزة مخابرات وشركات كبرى التي تتسابق فيما بينها للحصول على هذا اللقاح[1].

2- العنف المنزلي يزداد في زمن الحجر الصحي:

تصاعد العنف المنزلي في معظم البلدان عانى ما يزيد عن 60% من النساء في العالم من العنف المنزلي حيث شهدت بعض مراكز الشرطة الفرنسية زيادة نسبة بلاغات العنف المنزلي بأكثر من 30% منذ بدأ إغلاق البلاد في 17 مارس، وسجلت أيضا قبرص وسنغافورة والبرازيل نسبا تراوحت بين 40% و 50%، وبالرغم من هذا الإرتفاع المسجل لحالات العنف المنزلي خلال جائحة كوفيد19، يظل العدد الحقيقي لنسبة العنف أعلى بكثير، فغالبا ماتدفع النساء التكلفة الأكبر في الأزمات وتصل أحيانا إلى تعريضها لخطر الموت إذا أصيبت بكورونا لأن بعض العائلات ترى أن حجر المرأة عار كما حدث في العراق، الأمر الذي دفع الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش أن يطلق نداء عالميا لحماية النساء في المنازل من العنف خلال جائحة كوفيد19[2]، وبالعودة إلى تركيا ذكرت وسائل إعلام محلية أن حالات العنف المنزلي زادت بنسبة 38.2% في أعقاب دعوات الحكومة لمواطنيها بالبقاء في المنزل، ووصلت حالات العنف المنزلي خلال شهر مارس 2019 إلى 1804 حالة في حين ارتفعت عدد الحوادث إلى 2493 حادثة في الشهر نفسه هذا العام، إحصائيات الشرطة التركية في مدينة إسطنبول سجلت نحو 80 حادث عنف منزلي في المتوسط يوميا، وفي سوريا كشف مستشار وزير الأوقاف السوري حسان عوض عن ارتفاع خالات الطلاق بمقدار خمس أضعاف خلال فترة حظر التجوال التي طبقت لمكافحة تفشي فيروس كورونا في البلاد، في الدول الغربية هناك إشارة إلى تزايد حالات الإعتداء الجنسي على الأطفال في المنزل، الكحوليات أيضا ستمثل سببا لتزايد العنف في المنزل، فمع إغلاق الحانات يزدهر طالب

[1] مصطفى هارون، لصوص الحظر: كيف أثر منع التجول على جرائم ما بعد كورونا في الإقليم؟، المستقبل للدراسات والأبحاث المتقدمة، https://www.futureuae.com، تم التصفح بتاريخ 30-05-2021، 10:15.

[2] هايدي الشافعي، نفس المرجع.

الكحوليات من المتاجر الكبيرة والمبيعات عبر الأنترنت هذا الأمر في نظر المختصين، لا يبشر بالخير سواء للزجات أو شركاء السكن أو الأطفال[1].

لا تنتهي قصص النساء المعنفات في العالم العربي ومنها الجزائر، بعد وصولها إلى القتل على أيدي الأزواج، ومن بين القصص الصادمة التي عايشها الجزائريون، ماتعرضت له امرأة على يد زوجها في مدينة بسكرة، الذي حاول قتلها بسكب البنزين عليها وإضرام النار في جسدها، بسبب خلاف عائلي بسيط لرغبة الزوجة في زيارة أهلها في عيد الأضحى، واستطاعت قوى الأمن توقيف المتهم الخمسيني في أعقاب بلاغ من طرف أبناء الضحية، التي تعرضت لحروق خطيرة في كامل جسدها من الدرجتين الثانية والثالثة، وأوضح الزوج رهن الحبس الؤقت إلى غاية محاكمته بتهمة القتل العمد مع سبق الإصرار والترصد بواسطة الحرق، في المقابل لقي زوج آخر المصير ذاته أي الحبس، بعد تورطه في جريمة قتل زوجته الحامل وابنه في شهره السابع داخل منزله، ولم يكتف المجرم بقتل الزوجة إذ استخرج الجنين من بطنها وذبحه أيضا، وخلفت الجريمة البشعة صدمة كبيرة لدى الشارع الجزائري الذي طالب بتسليط أشد العقوبات على المجرم، وتحصي الجزائر ما بين 7 إلى 8 آلاف حالة عنف ضد المرأة سنويا، على الرغم من وجود نصوص قانونية تعاقب بالسجن كل من تورط في الإعتداء أو تعنيف النساء، إلا أن الأرقام المعلنة حول الظاهرة لا تعكس وفق جمعيات نسوية وحقوقية الحجم الحقيقي لما تعانيه كثيرات من الجزائريات بسبب العنف الأسري[2].

3- التزوير والإحتيال وسرقة المعدات الطبية وانتحال شخصية العاملين في المجال الطبي تتزايد في زمن كورونا :

تتعد الأساليب التي يتم توظيفها لتنفيذ عمليات الإحتيال على الموظفين في ظل انتشار فيروس كورونا، يتمثل أحد هذه الأساليب في انتحال شخصية عاملين في المجال الطبي، حيث حذرت الشرطة الدنماركية الناس من اللصوص الذين يضعون أقنعة واقية، يزعمون أنهم يقومون بإجراء فحص لفيروس كورونا من أجل سرقة المنازل، وفي جنوب إفريقيا تنكر أفراد عصابة في زي مفتشي صحة معاطف بيضاء وأقنعة طبية، ودخلوا -سوبرماركت- على اعتبار أنهم يرصدون تطبيق الإجراءات الإحترازية

[1] حتى الجريمة اختلفت...هذه هي الجرائم الأكثر انتشارا في عصر كورونا، نفس المرجع.

[2] إيمان عويمر، جزائريات أسيرات في منازلهم بسبب التعنيف، العالم بين يديك عربية، https://www.independentarabia.com، تم التصفح بتاريخ 30-05-2021، 14:00.

الخاصة بفيروس كورونا ، وتمكنوا من الإستيلاء على مبلغ 200 ألف راند جنوب لإفريقيا (نحو 12 ألف دولار) من خزانة –السوبرماركت–.

وهذه ليست الحادثة الأولى التي يستغل فيها اللصوص أدوات ومعدات العاملين في المجال الصحي من أجل السرقة، وفي مصر رصدت الأجهزة المعنية 123 صفحة على مستوى الجمهورية لشركات وهمية تدعي تطهير وتعقيم المنازل ضد الفيروس المستجد، وتم التعامل معها وقد قامت بعض العصابات المحلية لدى العديد من الدول بسرقة المعدات الطبية الضرورية لمعالجة مصابي كورونا في المستشفيات، على سبيل المثال، استهدفت عصابة سرقة قوارير الأكسجين وبيع بلازما الدم المزورة، وأصبحت الأقنعة والمستلزمات الطبية هدف للصوص، على سبيل المثال: ندرة بعض المنتجات نتيجة التفشي الوبائي الذي يشهده العالم حاليا، جعل من أقنعة الوجه والمعدات الطبية أهداف أكثر جاذبية للسرقة، وكانت هناك بالفعل أمثلة على وجود لصوص يسرقون عبوات الأكسجين من المستشفيات، وهجمات على بنوك الطعام، والسلع المقلدة المرتبطة بفيروس كورونا.

4- مساعدات الحكومة...احتيال جديد:

هناك فرص بدأت تظهر لأشكال مختلفة من الجرائم لوجود فرص مغرية لذلك في بعض الدول على سبيل المثال: عرضت بعض الحكومات تقديم منح ومساعدات ودعم للشركات، في مقابل الإلتزام بدفع رواتب الموظفين خلال فترة بقائهم في منازلهم، وهو ماقد يؤدي إلى ترك ثغرات في النظام سيستغله المحتالون لتقديم طلبات مزيفة[1].

تم تأسيس موقع كورونا فرود أو "احتيال كورونا" في أواخر شهر مارس الماضي من قبل معهد مكافحة الجريمة الإقتصادية التابع لجامعة الفنون والعلوم الإقتصادية التطبيقية في سويسرا ورصد الموقع المئات من عمليات الإحتيال التي تستخدم تقنيات متقدمة ينفذها مجرمون بالغو الذكاء عبر الأنترنت، أغلب الحالات تجري عن طريق الإعلان عن سلع وهمية، حيث يطلبها المتصفحون ويمدون المواقع بتفاصيل حساباتهم البنكية وأرقامهم السرية، ثم تتبخر السلع والمواقع في الهواء، والغالبية المطلقة من هذه السلع

[1] هايدي الشافعي، نفس المرجع.

الوهمية كمامات ومطهرات ومنظفات، ومواقع أخرى تقوم بإرسال السلع المطلوبة لكن يتضح بعد تسليمها أنها مزورة وأنها تحمل علامات تجارية مغشوشة[1].

5- هجمات إرهابية:

أوصت داعش في مجلتها "النبأ" أعضائها أن يستغلو الوباء لتنفيذ هجمات إرهابية، يعتبر المتطرفون الإسلاميون ان الفيروس عقاب إلهي لذنوب البشر، سواء في الغرب أو في البلدان الإسلامية، وقالت مجموعة الأزمات الدولية إن الوباء سيضر بالجهود الدولية لمكافحة الإرهاب، نشر في الهند تعميم استشاري على أفراد شرطة دلهي بشأن هجوم محتمل لتنظيم الدول الإسلامية على أفراد الشرطة في الميدان على شكل هجوم ذنب وحيد أو طعن أو إطلاق نار أو صدم سيارات[2]، ففي فترة من 1 مارس حتى 15 أبريل 2020 شنت حركة طالبان مايزيد عن 4500 هجوم في أفغانستان بزيادة أكثر من 70 مقارنة بالعام الماضي في الوقت نفسه وقتل أكثر من 900 من قوات الأمن الأفغانية في هذه الفترة، وقد حذرت تقارير استخبارية من احتمالية قيام داعش بنشر فيروس كورونا والعمل على مفاقمة تفشيه[3].

ب- الجرائم التي تراجعت نسبتها:

طبقا لبيانات إدارات شرطة مدينة إسطنبولأكبر المدن التركية، فقد ظهر انخفاض في نسبة الحوادث المرتبطة بالنظام العام في المدينة بنسبة 14.5% خلال شهر مارس 2020مقارنة بشهر مارس من العام الماضي.

وفي المملكة المتحدة كان الخبر السار هو وجود تغيير أساسي يتعلق بانخفاض في جرائم معينة وصلت إلى نسبة 20%، ويختص مايسمى علم الجريمة البيئية وكيفية تأثيرها في أنماط الحياة والأنشطة الروتينية وسلع وخدمات معينة، وتراجعت الجرائم في الأماكن العامة مع بقاء الناس في منازلهم وبالطبع إتاحة حرية الحركة أو عدمها، هو أمر أساسي لوجود الجريمة، فالجاني المحتمل يجب أن يواجه هدفا محتملا لارتكاب الجريمة، ونتيجة لعمليات الإغلاق والإلتزام في المنازل، فقد تغيرت تحركات تغيرا كبيرا لبقاء الناس في منازلهم وتوفر حراسة بشكل أفضل للمنازل، هذا يعني أن نتوقع انخفاض جرائم السطواللليلي وجرائم سرقة السيارات، ولن يوجد شغب في كرة القدم وأيضا ستقل الجرائم المرتبطة بالسياحة

[1] أمينة خيري، كورونا يغير وجه الجريمة في العالم، العالم بين يديك عربية، https://www.independentarabia.com، تم التصفح بتاريخ 01-06-2021، 10:30.

[2] أثر جائحة فيروس كورونا على الجريمة، ويكيبيديا، https://www.ar.m.wikipedia.org، تم التصفح بتاريخ 01-06-2021، 11:00.

[3] هايدي الشافعي، نفس المرجع.

والمدارس ومناطق التسوق، ومواقف السيارات ومناطق الترفيه، وستنخفض أيضا الجرائم في وسائل النقل العام وحول محطات القطارات والحافلات وضد سائقي الأجرة[1].

على ما يبدو أن العزل المنزلي وحظر التجوال أجبر الجانحين على ملازمة منازلهم مما أثر تأثيرا إيجابيا على تراجع الجرائم والسرقات، وقد تراجع السلوك العدواني بسبب الخوف من تفشي جائحة كورونا، إلا أن المجرمون يحاولون البحث عن طرق جديدة للإستفادة من الأزمة بدءا من المتاجرة بالأقنعة الطبية والأدوية المزيفة، وبقاء الناس في البيوت يقلل من جرائم السطو وسرقة المنازل[2].

أعلنت الشرطة في العديد من البلدان انخفاض في معدلات الجريمة التقليدية خلال فترة الإغلاق التي تمر بها الدول جراء تفشي فيروس كورونا، حيث انخفضت الجرائم الجنائية في إسبانيا بنحو 50% وفي الولايات المتحدة تراجع معدل الجرائم 10% فيما انخفضت عمليات التوقيف المتعلقة بالمخدرات بنسبة 42% مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي، وفي جنوب إفريقيا انخفاض كبير في الجرائم خلال الأسبوع الأول من إجراءات الإغلاق حيث تراجعت حالات الإعتداءات الجنسية من 2673 إلى 456 حالة، وانخفضت جرائم القتل من 326 إلى 94 حالة، وانخفضت حالات الإغتصاب من 700 إلى 101 خلال نفس الفترة من العام الماضي، وعلى الجانب الإيجابي يبدو أن عمليات الإغلاق والحظر المنزلي التي شهدتها دول العالم مؤخرا جعلت العديد من المجرمين غير قادرين على ممارسة جرائمهم بالطرق التقليدية حيث لجأ الكثير من المجرمين في تغيير الأساليب الإجرامية بما يتناسب مع طبيعة المرحلة، على سبيل المثال: استغل تجار المخدرات صفقات الأقنعة لنقل الشحنات من كوكايين بداخلها، كما استغل بعض المجرمين حالة الحظر في ارتكاب جرائم القتل وإخفاء الجثة[3].

وذكر تقرير في شبكة "سي إن بي سي" الأمريكية أن جائحة كورونا تسببت في شل عمل تجار المخدرات وخفضت عدد جرائم أخرى مثل: القتل والسطو والسرقة على مستوى العالم بشكل غير مسبوق، ففي شيكاغو التي تعد واحدة من أكثر المدن عنفا في الولايات المتحدة تراجعت عمليات التوقيف المتعلقة بالمخدرات بنسبة 42% في الأسابيع التي تلت إغلاق المدينة، مقارنة بالفترة نفسها في العام الماضي[4].

---

[1] حتى الجريمة اختلفت...هذه هي الجرائم الأكثر انتشارا في عصر كورونا، نفس المرجع.

[2] خالد صلاح، هل تختفي الجريمة في زمن الكورونا؟، https://wwwyoum7.com، تم التصفح بتاريخ 02-06-2021، 12:15.

[3] هايدي الشافعي، نفس المرجع.

[4] بالأرقام...هذا مافعله فيروس كورونا بعالم الجريمة حول العالم، وكلات أبو ظبي -عربية-، https://www.yskynewsarabia.com، تم التصفح بتاريخ 06-06-2021، 10:30.

ج- التحولات على مستوى الطرق والأساليب المستخدمة في ارتكاب الجريمة:

مع الإنتقال من السياق العالمي إلى الإطار الإقليمي يمكن القول أن المجرمين يحاولون البحث عن طرق مختلفة للإستفادة من الأزمة التي فرضتها جائحة كورونا في دول الشرق الأوسط وذلك على النحو التالي:

1- تبلور نمط الإقتصاديات في ظل كورونا: وهو ماعكسته المتاجرة بالأقنعة الطبية المزيفة، إذ تشير متابعة وسائل الإعلام في عدد من دول الإقليم إلى قيام أجهزة الأمن بالقبض على أفراد أو جماعات متهمة ببيع مستلزمات طبية حقيقية أو مزورة، وخاصة بعد زيادة الطلب عليها من قبل قطاعات مجتمعية كجزء من الإجراءات الإحترازية في مواجهة فيروس كورونا، وقد تم إلقاء القبض على عدد من الأشخاص في كل من تونس ومصر بتهمة ترويج منتجات غير مطابقة للمواصفات (محجوبة ومجهولة المصدر)، خاصة بالنسبة للمواد الطبية والغذائية.

2- الإفراج عن المحبوسين في السجون العقابية: اتجهت بعض الدول في الإقليم إلى الإفراج عن المحبوسين بتهم جنائية خطرة تخوفا من الإصابات في صفوفهم بمرض كورونا، وهو ما يدفعهم إلى ممارسة الإجرام مرة أخرى.

3- تراجع دخل العمالة غير المنتظمة: وذلك نظرا لتزايد الإستغناء عنهم من قبل الشركات أو الأفراد إذ أن انعدام أو تراجع الدخل لدى البعض منهم قد يدفعهم إلى القيام بارتكاب جرائم السرقة وغيرها حال امتداد فترة توقف سوق العمل.

4- تركيز الإهتمام على الجرائم الصغرى بالمناطق النائية أو الريفية: كشفت بعض وسائل الإعلام السورية في 11 أفريل الماضي عن انتشار حالات سرقة الدراجات النارية في ريف دمشق، وذلك في ظل حظر التجول المفروض في المنطقة من قبل قوات النظام، حيث تم نقل الدراجات المسروقة بين المناطق.

5- نشاط عصابات الإجرام المنظم بدول الجوارالرخو: وهو ما ينطبق على العصابات التشادية التي تنشط في ليبيا بعد سقوط نظام معمر القذافي، حيث قامت بسرقة العديد من المحلات التجارية في مارس الماضي أثناء حظر التجول بالمدينة، وألقي القبض على عدد من أفراد العصابة.

6- الإهتمام بسرقة المناطق العمياء "المناطق العمياء" للأجهزة الأمنية: على نحو ما قام به بعض اللصوص بسرقة مسجد "قلج علي باشا" التاريخي أحد أبرز الشخصيات في التاريخ العثماني في وسط

إسطنبول مرتين في الثلث الأخير من أبريل الماضي، وقد استغلوا اللصوص فرصة إغلاق المسجد تخوفا من تفشي الوباء وقاموا بسرقة حوالي 1.5 كيلو جرام من المسروقات[1].

ولقد تغيرت أساليب وطرق ارتكاب الجرائم (كما ونوعا) وعقوباتها حيث جرمت أفعال لم تكن مجرمة من قبل (الترهيب أو نشر المرض عمدا، تعريض الغير للخطر وغيرها)، وظهرت أنماط جديدة في اتجاه الجرائم المتعلقة بالصحة، ويقينا سيتغير العالم بعد كورونا على كافة المناحي، ومنها مايتعلق بالجريمة والعقاب في ظل الجائحة غير المسبوقة في التاريخ، وبالتالي فقد تغير نوع وأسلوب ونمط الجريمة بعد أن كانت تقليدية أو مستحدثة، كل منها بمفرداتها واتجهت الجريمة إلى معنى جديد، وإضافة إلى تزايد الجرائم المتعلقة بالأدوية والمواد الطبية المختلفة والمستلزمات فقد تصاعدت الجرائم الناشئة عن كورونا مثل: الترهيب، نشر العدوى عمدا، الإحتيال، إضافة إلى زيادة الجرائم السيبرانية بشكل ملحوظ، في الوقت الذي انخفضت فيه الجرائم التقليدية الأخرى بسبب دواعي الحظر والعزل واتساع الأساليب الإحترازية العديدة والبقاء بالمنازل حتى صار العمل عن بعد هو السائد في دول العالم[2].

د- خط الإجراءات المتخذة من قبل الحكومة الجزائرية لمواجهة الوباء :

- تأجيل جميع النشاطات العامة للمجلس الشعبي الوطني إلى وقت لاحق.
- تقديم العطلة الربيعية وإغلاق جميع المدارس (يشمل التعليم الابتدائي والمتوسط والثانوي) والجامعات، مراكز التكوين المهني، الزوايا والمدارس القرآنية، أقسام محو الأمية.
- اتفاق الجزائر والمغرب بعد التشاور على وقف الرحلات الجوية بين البلدين مُؤقتًا.
- قرار لجنة الفتوى بوزارة الشؤون الدينية والأوقاف تعليق صلاة الجمعة والجماعة، وغلق المساجد في جميع أنحاء البلاد.
- تسريح نصف الموظفين ووقف جميع وسائل النقل في البلاد
- قرار بتطبيق حجر صحي كامل على ولاية البليدة لعشرة أيام، وجزئيا في الفترة الليلية (من الساعة السابعة مساء (19 سا 00) إلى الساعة السابعة صباحا لليوم الموالي (07سا00) على العاصمة.

[1] مصطفى هارون، نفس المرجع.

[2] خالد صلاح، الجريمة في زمن كورونا دراسة حديثة ترصد التحولات في أنماط الجريمة على مستوى العالم بسبب الجائحة، https://www.m.youm7.com، تم التصفح بتاريخ 07-06-2021، 15:00.

– قرار بغلق كلي للمقاهي والمطاعم والمحلات، باستثناء محلات المواد الغذائية (المخابز والملبنات والبقالات ومحلات الخضر والفواكه).

– بدأ تطبيق الحجر الصحي التام على ولاية البليدة وحظر التجول على العاصمة من السابعة مساءا إلى السابعة صباحا

– توسيع اجراءات الحجر الجزئي إلى الولايات التسع التالية: باتنة، تيزي وزو، سطيف، قسنطينة، المدية، وهران، بومرداس، الوادي وتيبازة. وسيطبق هذا الإجراء في الولايات التسع ابتداء من السبت 28 مارس 2020 وتخص الفترة الزمنية من الساعة ال 19 إلى غاية الساعة السابعة صباحا

– أعلنت وزارة الشباب والرياضة عن تمديد تعليق كل المنافسات الرياضية إلى غاية 19 أفريل، بعدما تم تأجيلها في وقت سابق إلى الخامس من نفس الشهر، في إطار مخطط الحكومة المتعلق بالوقاية ومحاربة وباء كورونا

– إجراءات حجر جديدة يسري مفعلوها "ابتداء من يوم الأحد 5 أبريل 2020، وتظل سارية إلى غاية يوم الأحد 19 أبريل 2020".

– تظل ولاية البليدة خاضعة لإجراء الحجر الكلي.

– توسيع الحجز الجزئي لثمانية وثلاثين (38) ولاية جديدة "يشمل الفترة الزمنية بين الساعة السابعة مساء والساعة السابعة صباحا.

– تمديد الحجم الساعي ليصبح مطبقا من الساعة الثالثة بعد الظهر إلى الساعة السابعة صباحا، بالنسبة للولايات التسع (09) الآتية: الجزائر، وهران، بجاية، سطيف، تيزي وزو، تيبازة، تلمسان، عين الدفلى والمدية.

– اطلقت وزارة المؤسسات الصغيرة والمؤسسات الناشئة واقتصاد المعرفة بالتعاون مع عدة قطاعات ومتعاملي التجارة الالكترونية مبادرة تعمل على توفير منصات رقمية للمواطن لتمكنه من اقتناء المواد الغذائية عبرها دون الحاجة إلى التنقل إلى الخارج وذلك تشجيعا لاحترام التدابير الوقائية خلال فترة الحجر الصحي عن طريق توفير خدمات الطلب والدفع والتسلي

– أقرت الحكومة بتجديد العمل بنظام الحجر الصحي الحالي وكذا مجمل التدابير الوقائية المرافقة له لفترة إضافية مدتها عشرة (10) أيام إلى غاية يوم 29 أبريل 2020، ويتمثل النظام المعمول به حاليا في «الحجر الشامل بالنسبة لولاية البليدة، الحجر الجزئي ابتداء من الساعة الثالثة زوالا إلى غاية الساعة

السابعة من صباح اليوم الموالي، بالنسبة للولايات التسع (09) الآتية: بجاية، تلمسان، تيزي وزو، الجزائر العاصمة، سطيف، المدية ، وهران ، تيبازة وعين الدفلى»، إلى جانب «الحجر الجزئي ابتداء من الساعة السابعة مساء إلى غاية الساعة السابعة من صباح اليوم الموالي بالنسبة لباقي للولايات الثماني والثلاثين (38).

– أعلنت وزارة الشباب والرياضة في الجزائر تمديد تعليق الأنشطة الرياضية في البلاد لمدة عشرة أيام أخرى، حتى يوم 29 أبريل الجاري، في إطار التدابير الوقائية التي تهدف إلى احتواء تفشي فيروس وباء كورونا المستجد

– في بيان صادر اليوم عن مصالح الوزير الأول، عّدل توقيت نظام الحجر الجزئي المطبق حاليا على مستوى تسع (9) ولايات الساري المفعول من الساعة الثالثة (15:00) بعد الزوال، ليصبح هذا الحجر مطبقا من الساعة الخامسة (17:00) مساء إلى الساعة السابعة (07:00) صباحا، في حين رفع الحجر الشامل على ولاية البليدة، لتصبح خاضعة لنظام الحجر الجزئي من الساعة الثانية (14:00) زوالا إلى غاية السابعة (07:00) ابتداء من أول يوم لشهر رمضان المصادف لغد الجمعة

– أعلنت المديرية العامة للوظيفة العمومية والاصلاح الاداري تحديد اوقات عمل جديدة في المؤسسات والادارات العمومية خلال شهر رمضان المبارك وذلك تزامنا والحجر الصحي المطبق على مستوى الولايات وحددت أوقات العمل لكل من ولاية أدرار وتمنراست واليزي وتندوف وبشار وورقلة وغرداية وبسكرة والوادي ما بين الساعة السابعة والنصف صباحا والثانية زوالا طيلة ايام الاسبوع (من الاحد إلى الخميس)، أما بولاية البليدة فأوقات العمل فيها ابتداء من الساعة الثامنة صباحا إلى الساعة الواحدة زوالا وفيما يخص باقي ولايات الوطن فقد حددت أوقات العمل بها ابتداء من الساعة الثامنة صباحا إلى الثالثة زوالا.

– أصدر الوزير الأول، عبد العزيز جراد، تعليمة إلى الدوائر الوزارية المعنية وكذا إلى ولاة الجمهورية من أجل توسيع قطاعات النشاط وفتح محلات تجارية. وأعلن ان استئناف نشاط سيارات الأجرة داخل المحيط الحضري مؤجل إلى غاية إشعار آخر

– تمديد العمل بنظام الحجر الحالي وكذا مجمل التدابير الوقائية المرافقة له، لفترة إضافية مدتها خمسة عشر (15) يوما، أي من 30 أبريل

– قرر مجلس الوزراء تشكيل لجنة يرأسها الوزير الأول تتولى تقديم الاقتراحات اللازمة لانهاء السنة الدراسية الحالية 2020/2019 على أن يتخذ القرار النهائي حولها الاحد القادم اثناء اجتماع مجلس الوزراء.

– تقرر تأجيل امتحاني شهادتي البكالوريا والتعليم المتوسط إلى شهر سبتمبر المقبل وإلغاء امتحان نهاية مرحلة التعليم الابتدائي ويكون الانتقال في التعليم الابتدائي والمتوسط والثانوي من مستوى إلى آخر باحتساب معدل الفصلين الأول والثاني وتخفيض معدل القبول. وتقرر تأجيل الدخول المدرسي للعام الدراسي 2020 –2021 إلى بداية شهر أكتوبر القادم.

– أفتت اللجنة الوزارية للفتوى بأداء صلاة عيد الفطر المبارك في البيوت جماعة بين أفراد الأسرة الواحدة أو فرادى، ويمكن أداؤها لأصحاب المداومات في أماكن العمل في حدود المتاح لهم.

– ستكون عودة الطلبة إلى الجامعة مباشرة بعد إعلان السلطات رفع الحجر الصحي، حيث سيتمكن الطلبة من مراجعة الدروس التي تلقوها عن بعد وكذا استكمال البرنامج الخاص بالسداسي الثاني. وهذا حسب تصريح جمال بوكرزاطة، مدير التكوين على مستوى وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

– أعلنت وزارة الشباب والرياضة عن تمديد تعليق كل المنافسات الرياضية إلى غاية 29 مايو المقبل

– صرح عبد الرحمان بن بوزيد وزير الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات في فيديو نشره موقع "الصحة كوم" انه «رفع تقرير للحكومة بخصوص فرض حجر شامل يومي عيد الفطر

– أقر اجتماع للمجلس الأعلى للأمن، تجديد الإجراءات المتعلقة بمواجهة فيروس كورونا، لأنها أثبتت نجاعتها، دون الذهاب إلى حجر عام خلال العيد كما اقترحت وزارة الصحة

– تقرر تطبيق على جميع الولايات خلال يومي عيد الفطر حجر جزئي منزلي من الساعة الواحدة زوالا إلى غاية الساعة السابعة صباحا من اليوم الموالي، مع منع حركة المرور بالنسبة لجميع السيارات، بما فيها الدراجات النارية، بين الولايات وداخل الولاية

– قررت الحكومة إجبار المواطنين على وضع الكمامات اعتبارا من أول أيام عيد الفطر، حيث سيتعرض المخالفون لهذا الإجراء الصارم إلى عقوبات قانونية

– حددت المديرية العامة للوظيفة العمومية والاصلاح الاداري، مواقيت العمل خلال الفترة من بعد عيد الفطر المبارك إلى غاية يوم 29 ماي الجاري، ففي ولاية البليدة ستكون مواقيت العمل من الاحد إلى الخميس من الساعة الثامنة صباحا إلى الساعة الواحدة زوالا. أما في ولايات بجاية، تلمسان، تيزي وزو،

الجزائر، سطيف، المدية، وهران، تيبازة، وعين الدفلى، فستكون مواقيت العمل من الأحد إلى الخميس من الساعة الثامنة صباحا إلى الساعة الرابعة زوالا.في حين باقي الولايات الاخرى، فسيكون العمل فيها من الأحد إلى الخميس من الساعة الثامنة صباحا إلى الساعة الرابعة والنصف زوالا

– قررت الحكومة الجزائرية تعليق حركة المرور بالنسبة لجميع السيارات، بما في ذلك الدراجات النارية، خلال اليوم الأول واليوم الثاني من عيد الفطر. ويخص هذا الإجراء كافة الولايات، ويظل مطبقا حتى خارج أوقات الحجر الجزئي المنزلي، الذي تقرر بهذه المناسبة، من الساعة الواحدة زوالا إلى غاية الساعة السابعة من صباح اليوم الموالي.

– صدر اليوم في الجريدة الرسمية، المرسوم التنفيذي المتعلق بالتدابير التكميلية للوقاية من انتشار وباء فيروس كورونا ومجابهته. وينص بأن ارتداء القناع الواقي، يعد إجراء وقائيا ملزما لجميع المواطنين« في الطرق، والأماكن العمومية، وأماكن العمل، وكذا في الفضاءات المفتوحة أو المغلقة التي تستقبل الجمهور، لاسيما المؤسسات والإدارات العمومية، والمرافق العمومية، ومؤسسات تقديم الخدمات، والأماكن التجارية» دون تحديد العقوبات في حالة المخالفة

– قرر الوزير الأول، السيد عبد العزيز جراد، تمديد العمل بنظام الحجر الجزئي المنزلي ابتداء من يوم السبت 30 مايو إلى غاية يوم السبت 13 جوان 2020، والرفع الكلي للحجر الصحي على ولايات سعيدة، تندوف، إليزي وتمنراست

– حدد الوزير الأول السيد عبد العزيز جراد خارطة طريق لرفع الحجر، بصفة تدريجية ومرنة في آن واحد على مرحلتين تبدأ المرحلة الأولى يوم 7 جوان والثانية يوم 14 من الشهر نفسه، أعطيت فيها الأولوية لعدد من الأنشطة وفق أثرها الاقتصادي والاجتماعي وخطر انتقال عدوى (كوفيد . 19).

– في 13 يوليو قررت الحكومة رفع الحجر المنزلي كاملا في 19 ولاية (تمنراست وتندوف وإيليزي وسعيدة وغرداية والنعامة والبيض وتيارت وقالمة وسكيكدة وجيجل ومستغانم وتبسة وتلمسان وعين تيموشنت والطارف وتيزي وزو وعين الدفلى وميلة.) وتعديل توقيت هذا الإجراء من الساعة الثامنة مساء إلى غاية الخامسة صباحا في 29 ولاية المتبقية، وتدخل هذه الإجراءات حيز التنفيذ يوم الأحد 14 يونيو 2020.

رفع اجراءات العطل الاستثنائية (50 بالمئة) في القطاع الاقتصادي العام والخاص بشرط ضمان النقل، والترخيص لعودة النشاط لمحلات الحلاقة للسيدات، ومحلات الملابس والأحذية، ومدارس تعليم السياقة،

وكالات كراء السيارات، وذلك في كل الولايات، وأيضا استئناف النقل الحضري عن طريق الحافلات والترامواي، مع تأجيل البحث في إمكانية فتح المجال الجوي والحدود البرية والبحرية إلى مطلع الشهر القادم

– في 09 يوليو قرر رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، جلسة عمل لدراسة الوضعية الصحية في البلاد منع حركة المرور، ويشمل كذلك السيارات الخاصة، من وإلى وبين الولايات الـ29 لمدة اسبوع ابتداء من غد الجمعة وهي ولايات بومرداس، سوق أهراس، تيسمسيلت، الجلفة ، معسكر، ام البواقي، باتنة، البويرة، غليزان، بسكرة، خنشلة، المسيلة، الشلف، سيدي بلعباس، المدية، البليدة، برج بوعريريج، تيبازة، ورقلة، بشار، الجزائر العاصمة، قسنطينة، وهران، سطيف، عنابة، بجاية، أدرار، الأغواط والوادي. ومنع النقل الحضري العمومي والخاص في يومي 10 و 11 يوليو في الولايات الـ29 المتضررة.

– في 10 يوليو منعت مصالح ولاية الجزائر حركة مرور مركبات النقل الحضري الجماعي العمومي والخاص ، تحت طائلة العقوبات المنصوص عليها قانونا ، خلال عطل نهاية الأسبوع ابتداء من يوم الجمعة.

– في 16يوليو مددت الحكومة ابتداء من 18 يوليو إجراء الحجر الجزئي المنزلي حيث أعلنت أن «الحجر الجزئي المنزلي من الثامنة مساء إلى الخامسة صباحاً المفروض في 29 ولاية مُدد 10 أيام اعتباراً من السبت، علاوة على تمديد تعليق النقل الحضري العمومي والخاص للأشخاص في هذه المناطق خلال نهاية الأسبوع.

– في 8 أغسطس 2020 عُدلت مواقيت الحجر الجزئي المنزلي من الساعة الحادية عشر (23:00) ليلا إلى غاية الساعة السادسة (6:00) من صباح اليوم الموالي على مستوى 29 ولاية، وهذا في الفترة الممتدة من 9 إلى 31 أغسطس الجاري. وقررت الحكومة رفع الإجراء المتعلق بمنع حركة مرور السيارات الخاصة من وإلى الولايات التسعة والعشرين (29) المعنية بإجراء الحجر الجزئي وتمديد الإجراء المتعلق بمنع حركة مرور وسائل النقل الحضري الجماعي العمومي والخاص خلال عطلة نهاية الأسبوع. وقررت أيضًا الفتح التدريجي والمراقب للمساجد «في مرحلة أولى وعلى مستوى الولايات الخاضعة لحجر منزلي جزئي وعددها 29 ولاية لن تكون معنية إلا المساجد التي لديها قدرة استيعاب تفوق 1.000 مصلي وحصريا بالنسبة لصلوات الظهر والعصر والمغرب والعشاء ابتداء من يوم السبت 15 أوت

2020 وعلى مدى أيام الأسبوع باستثناء يوم الجمعة الذي سيتم فيه أداء صلوات العصر والمغرب والعشاء فقط إلى أن تتوفر الظروف الملائمة للفتح الكلي لبيوت الله وذلك في مرحلة ثانية.

– في 31 أغسطس 2020 قررت الحكومة تعديل قائمة الولايات المعنية بتدابير الحجر الجزئي المنزلي من 29 إلى 18 ولاية حسب وهي: بومرداس، البويرة، غليزان، المدية، البليدة، تيبازة، الجزائر، وهران، عنابة، بجاية، تبسة، إليزي، الطارف، عين الدفلى، تلمسان، تيزي وزو، تندوف وجيجل وذلك لمدة ثلاثين (30) يوما ابتداء من 1 سبتمبر 2020 من الساعة الحادية عشر مساء إلى غاية الساعة السادسة صباحا من اليوم الموالي.

– في 20 سبتمبر 2020 قررت الحكومة تكييف قائمة الولايات المعنية بإجراء الحجر الجزئي المنزليكما يأتي:

رفع الحجر الجزئي المنزلي عن عشر ولايات وهي: البويرة، تبسة، المدية، إيليزي، بومرداس، الطارف، تندوف، تيبازة، عين الدفلى وغليزان.

تمديد إجراء الحجر الجزئي المنزلي لمدة ثلاثين يوما، ابتداء من 1 أكتوبر 2020، من الساعة الحادية عشر ليلا إلى الساعة السادسة من صباح اليوم الموالي، بالنسبة لثماني ولايات. ويهي: بجاية، البليدة، تلمسان، تيزي وزو، الجزائر، جيجل، عنابة ووهران.

تطبيق نفس الإجراءات على ثلاث ولايات جديدة وهي : باتنة وسطيف وقسنطينة.

– في 12 مارس اتفقت الجزائر والمغرب بعد التشاور على وقف الرحلات الجوية بين البلدين مُؤقتًا كإجراء وقائي حسب بيان رئاسة الجمهورية الجزائرية. وكإجراء إحترازي دعت سفارة السعودية في الجزائر السعوديين الراغبين في العودة للسعودية، والذين يواجهون صعوبة في العودة التواصل مع سفارة المملكة بُغية ترتيب عودتهم.

– في 13 مارس قررت الخطوط الجوية الجزائرية إلغاء الرحلات من وإلى فرنسا نحو مدينة سطيف، تلمسان، باتنة، عنابة، بجاية، بسكرة، الوادي، وأبقت الرحلات فقط بشكل مُخفض من مطارات الجزائر، قسنطينة وهران مع تعليق دائم للرحلات من وإلى إسبانيا إلى غاية 4 أبريل 2020.

– في 15 مارس 2020، أمر الوزير الأول الجزائري عبد العزيز جراد، بعد التشاور مع نظيره الفرنسي إدوارد فيليب، بوقف مؤقت لجميع الرحلات الجوية والبحرية بين الجزائر وفرنسا ابتداءًا من 15 مارس 2020.

– في 19 مارس 2020، أعلنت شركة الخطوط الجوية الجزائرية بتعليق جميع الرحلات الداخلية الجوية وذلك خلال الفترة الممتدة من 22 مارس 2020، إلى غاية 4 أبريل 2020، إلى جانب ذلك أعلنت شركة طيران الطاسيلي بتعليق الرحلات الداخلية بدءا من 22 مارس 2020

– في 17 مارس 2020، في إطار اجتماع تكميلي لجلسة العمل بخصوص تفشي فيروس كورونا في البلاد أصدر المجتمعون بالرئاسة في إطار الحد من انتشار الوباء عددا من القرارات وتطبيق العزل على حالات الإصابة سواء كانت مشبوهة أو مؤكدة، ومنها وقف جميع وسائل النقل الجماعي العمومية والخاصة داخل المدن وبين الولايات وكذلك حركة القطارات.

– في 23 مارس 2020 قرر رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون اثر انعقاد اجتماعاللمجلس الأعلى للأمن بجملة من الإجراءات الجديدة وتكملة للإجراءات المنصوص عليها في المرسوم التنفيذي رقم 20–69 المؤرخ في 21 مارس 2020 ومنها منع تنقل سيارات الأجرة عبر كافة التراب الوطني

تنصيب لجنة متابعة ورصد وباء كورونا

– في 17 مارس 2020، في إطار اجتماع تكميلي لجلسة العمل بخصوص تفشي فيروس كورونا في البلاد أصدر المجتمعون بالرئاسة في إطار الحد من انتشار الوباء عددا من القرارات وتطبيق العزل على حالات الإصابة سواء كانت مشبوهة أو مؤكدة، ومنها تدعيم لجنة اليقظة والمتابعة الحالية بوزارة الصحة بلجنة علمية لمتابعة وباء كورونا، تشكل من كبار الأطباء الأخصائيين وتكون مهمتها متابعة تطور انتشار الوباء وإبلاغ الرأي العام بذلك يوميا وبانتظام[1].

*** النظرية الجغرافية (جغرافية الجريمة) ووباء "كوفيد19":**

تعرف جغرافيا الجريمة على ذلك الفرع من العلم الذي يعرض النشاط الإجرامي عرضا مكانيا مع ربطه بمكونات البيئة الجغرافية المادية والبشرية، والعوامل المرتبطة بالجريمة، والوقاية منها ومعالجة آثارها[2].

ويشير أيضا مفهوم جغرافية الجريمة إلى أنها موضوع subdiscipline من علم الجغرافيا يفسر ويربط الحيز الجغرافي espace للمجرمين ومختلف الأفعال الإجرامية، ويدرس تباين الجريمة ومعدلاتها وخصائص المجرمين والضحايا آخذا في الاعتبار دائما البعد المكاني، والإحساس بالمكان يعني النظر

[1] جائحة فيروس كورونا، 2019–2020 في الجزائر، ويكيبيديا، https://ar.wikipedia.org، تم التصفح بتاريخ 08–06–2021، 10:00.

[2] عبد الكريم أبو الفتوح درويش، نظم المعلومات الجغرافية والتنمية ومكافحة الجريمة، القاهرة، دون طبعة، ص20.

إليه على أنه أكثر من نقطة على الخريطة أو مجرد موقع، وإنما ما يحيط بالمكان من خصائص مادية وثقافية واجتماعية، فجغرافية الجريمة تتناول دراسة الأنماط المكانية للظاهرة في الحيز الجغرافي، ودراسة العمليات المكانية بكافة وجوهها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، ومن ثم ربط احتياجات المجتمع بإصلاح البيئة المحلية التي يتواجد فيها مرتكبوا الجرائم، وهي دراسة تنبؤية تسهم في فهم المشكلات الاجتماعية والحضرية، فتصبح بذلك وسيلة إرشادية توجيهية، تبرز إيداع الجغرافي في دراسة البيئة المحلية كحصيلة مكانية للنظام الاجتماعي، لتساعد بوضع السياسات الأمنية والجنائية والتنموية[1].

فينظر علماء الاجتماع الحضري إلى المدينة على أنها الناتج من التفاعل بين الإنسان والبيئة أو الموقع الجغرافي الذي من الممكن أن يخلق منفعة من الوضع الطبيعي، والعمل على إيجاد بيئة حضرية تتفق مع أهداف ورغبات الإنسان، وتحاول هذه النظرية أن تضع بعض الحلول لبعض المشاكل والعقبات التي تحد من نمو وتطور وتقدم المجتمع الحضري[2].

ومنه فإن العوامل الطبيعية تلعب دورا أساسيا في حركة الإجرام وهذا ما أكدته الإحصائيات الجنائية التي قام بها كل من ""Guerry و"Quetlet"، حيث خلصا في دراستهما إلى أن هناك علاقة بين الظاهرة الإجرامية والمناخ إذ تبين لهما أن جرائم الاعتداء على الأشخاص أكثر شيوعا في فترات ارتفاع الحرارة وطول النهار، بينما تنتشر جرائم الاعتداء على الأموال أثناء الفترات الباردة وطول الليل من جهة أخرى، هذا بالإضافة إلى ما توصل إليه الباحثون من نتائج تؤكد على وجود علاقة بين العوامل الطبيعية التي تشهدها بلادنا والظاهرة الإجرامية، وذلك من خلال دراسة أثر الرياح والأمطار والرطوبة ودرجة الضغط ونوع التربة وغير ذلك من الظواهر الطبيعية التي تؤثر على تفشي "كوفيد19"[3]، فهذه النظرية تفسر الأسباب الجوية على أنها أسباب جغرافية وبيئية لأن المناخ والفصول والحرارة تؤثر على الأفراد، وهي تنادي الطبيعة حيث أن الإنسان يقف حاجزا أمام الطبيعة[4].

يبدو أن الأحياء الشعبية في الحواضر العربية ومدنها كانت أقل الفئات انضباطا بالحجر الصحي القسري الذي فرضته السلطات، فهذا لا يعني ازدراء لها، ولكن يبدو أن كورونا يعيد رسم خريطة

[1] د. سيف الإسلام شوية، المقاربة السوسيو جغرافية لظاهرة الجريمة، جامعة محمد خيضر بسكرة، مجلة العلوم الإنسانية، العدد12، 2007، ص183- 184.

[2] إنتصار العتوم، النظريات الجغرافية الحضرية، إي عربي، https://e3arabi.com، تم التصفح بتاريخ 13-06-2021، 17:00.

[3] نظرية المدرسة الجغرافية، منتديات ستار تايمز، https://www.startimes.com، تم التصفح بتاريخ 14-06-2021، 15:16.

[4] الجريمة، ويكيبيديا، https://ar.m.wikipedia.org، تم التصفح بتاريخ 14-06-2021، 20:22.

التهميش، حيث تغيب الخدمات الصحية ويتدنى مستوى إدراك الخطورة، فضلا على إدارة الصبر وتدبره ما يرجع ميولا ما إلى العنف والانحراف والجريمة وخاصة داخل دائرة الأسرة وبالتالي فإن هذه العوامل الطبيعية كان لها تأثير في حركة ازدياد النشاط الإجرامي لبعض الجرائم وتناقص بعضها في الأوساط الحضرية وشهدنا أيضا تحولات على مستوى الطرق والأساليب المستخدمة في الجريمة[1].

*** التغير الاجتماعي وعلاقته بوباء "كوفيد19":**

يمثل التغير الاجتماعي (Social change) في حدوث عملية اجتماعية يتم من خلالها إدراك حدوث التغير في جميع أنحاء المجتمع، بما في ذلك الأنظمة الاجتماعية والفكرية والاقتصادية والهيكلية والسياسية والثقافية، يعد التغير الاجتماعي عملية دائمة مستمرة تمتد لفترات متتالية في وقت تحدث من خلالها بعض الاختلافات أو التغيرات الاجتماعية في العلاقات الشخصية أو المؤسسات أو الأدوار الاجتماعية. إنها ظاهرة طبيعية تخضع لقوانين الكون ولأمور الحياة من خلال التفاعلات والعلاقات الاجتماعية التي تؤدي إلى تغيير دائم.

إن المجتمعات البشرية متغيرة بطبيعتها والتغير هو سمة من سمات عناصرها الاجتماعية، إن الظواهر الاجتماعية في المجتمع تتغير باستمرار والأنماط الاجتماعية والثقافية الجديدة التي تنتج عن هذا التغير سواء كان ذلك في الظواهر الاجتماعية أو السلوك الاجتماعي[2].

تظهر أهمية عملية التغير الاجتماعي من مدى وشدة أثره وكمال وحدته فحسب، بل من خلال أموره الخاصة في مجال حدوث المشكلات الاجتماعية وازدياد الانحراف والإجرام من خلال التنوع في العلاقات المعتقدات والقيم التي تعتبر محددات للسلوك الاجتماعي[3].

فالتغير الاجتماعي يمثل إطارا مرجعيا لمعظم المشكلات التي تحدث داخل المجتمع لأنه سنة الحياة لا يتوقف أو ينقطع عن استمراره في التحولات والتطورات التي تحدث تدريجيا، لدرجة لا يستطيع المرء أن يلاحظ ما يحصل فيه من تحولات وتقلبات، وهذا التغير يحصل في بعض الأحيان بشكل مخطط له سلفا بينما في أغلب الأحيان يقع التغير ويأخذ اتجاهه دون تخطيط مسبق، ومن هذا المنطلق فكل تغير اجتماعي يحصل داخل المجتمع يفرز مشكلات اجتماعية التي بدورها تنتج مشكلات أخرى تؤدي إلى

[1] المهدي مبروك، كورونا...جغرافيا الوباء والعنف الأسري، العربي الجديد، https://www.alaraby.ca.uk، تم التصفح بتاريخ 15-06-2021، 15:30.

[2] جهاد الشرع، علاقة التغلر الإجتماعي بالجريمة، الرأي، https ;//alrai.com، تم التصفح بتاريخ15-06-2021، 15:45.

[3] إنتصار العتوم، علاقة التغير الإجتماعي بالجريمة، إي عربي، https://e3arabi.com ، تم التصفح بتاريخ16-06-2021، 11:39.

التفكك الاجتماعي فمثلا ارتفاع معدل الجرائم بسبب الاختلاف الطبقي، وانتشار ظاهرة العيش المنفرد بسبب تسطح العلاقات الاجتماعية وتقطع العلاقات الأسرية وتباعد الأماكن الجغرافية بين أفراد الأسرة الواحدة وانتشار ظاهرة جنوح الأحداث[1].

يمكن القول أن الجريمة تعتبر مؤشرا على درجة وأمن المجتمع واستقراره بسبب ارتباطها ببنائها وأنماطها الاجتماعية ولأنها تؤثر على الوضع السياسي والاقتصادي والثقافي والاجتماعي في المجتمع.

في ظل جائحة "كوفيد19" شهدت الجزائر في فترة انتشار الوباء تغيرات جذرية ترجع إلى عدة عوامل مجتمعية منها ما هو طبيعي بيولوجي وما هو نفسي واجتماعي وثقافي واقتصادي وخاصة في الأوساط الحضرية، ولقد أثر التغير الاجتماعي المتسارع في لجزائر على الظاهرة الإجرامية وبشكل مباشر على أفراد المجتمع وصعوبة تكيفهم مع الوضع الطبيعي، والفرد أصبح لا يشعر بالأمان مما أدى ذلك إلى إضعاف التجانس وتراجع السيطرة الاجتماعية لمنع الجريمة، وأخذت الجريمة شكلا جديدا على مستوى الطرق والأساليب المستخدمة لارتكاب الجريمة، وإن الانتقال من الأنماط التقليدية إلى أنماط المدينة الحديثة أكسب الأفراد طرقا جديدة في الحياة وقيما مستحدثة، قد كان لها تأثير بشكل أو بآخر على ارتكاب السلوك الإجرامي[2].

إذن يمكن القول أن ظهور وباء "كوفيد19" وانتشاره في بلدنا أدى إلى إحداث تغير جذري على مستوى البناء الاجتماعي وعلى الوظائف والأدوار الاجتماعية، أحدث اضطرابات وبشكل مزمن من خلال الإجراءات الصحية وما ترتب عنها من غلق الفضاءات العامة والحجر الصحي أصبح الفرد ضعيف القدرة على الاندماج السوسيولوجي مع الواقع، وأثر هذا وبشكل مباشر على الظاهرة الإجرامية، فإن هذا التغير أفرز مشكلات اجتماعية التي بدورها أنتجت مشكلات أخرى داخل المجتمع متصادمة مع أهداف ورغبات الأفراد مما أدى إلى ارتكاب سلوك إجرامي وازدياد بعض الجرائم كالجرائم الإلكترونية لتحقيق أهدافهم وتلبية متطلباتهم وهناك أيضا جرائم تناقصت كجرائم السرقة وشهدنا أيضا تحولات في الطرق والأساليب المستخدمة في الجريمة، ومنه فإن الوباء له علاقة وطيدة مع التغير الاجتماعي في تأثيره على الظاهرة الإجرامية.

[1] د.رتيبة طايبي، التغير الإجتماعي وأثره في بروز ظاهرة جنوح الأحداث في المجتمع الجزائري المعاصر، مجلة العلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة البليدة 2، العدد 70، ص 113.

[2] إنتصار العتوم، نفس المرجع.

وعلى الرغم من تعدد العوامل المؤدية إلى إحداث التغير الإجتماعي في المجتمعات، إلا أن وباء "كوفيد19" أصبح هو الآخر يشكل بدوره عاملا من عوامل التغير الإجتماعي ولاسيما على مستوى الخريطة الإجرامية.

خلاصة:

لقد كان لوباء "كوفيد 19" وما ترتب عنه من إجراءات ضرورية لمحاصرة الوباء والحد من انتقال العدوى، تأثيرا واضحا على الحركية العامة للمجتمع وعلى النسيج العلائقي للأشخاص وعلى الأجواء اليومية التي كانت تحياها المدن والتجمعات الحضرية. ومن أهم الظواهر التي كانت عرضة لهذه التأثيرات الظاهرة الإجرامية في الوسط الحضري. وذلك من خلال الإجراءات الوقائية المنتهجة من قبل دول العالم ضده وخط هذه الأخيرة المتخذة من قبل الحكومة الجزائرية، حيث تمثلت هاته الإجراءات في الحجر المنزلي وغلق الفضاءات العامة وغيرها التي ذكرناها سالفا، حيث أدت إلى تصاعد نسب بعض الجرائم بينما تسببت في تراجع البعض الآخر في حين تغيرت بسببها الطرق والأساليب في ارتكاب الجريمة، كما تطرقنا إلى التغير الإجتماعي والنظرية الجغرافية التي كانت لها عدة تفسيرات حول الظاهرة الإجرامية في المجتمع.

الفصل الثالث:

الجانب الميداني للدراسة

تمهيد:

في العلوم الاجتماعية عموما وعلم الاجتماع بشكل خاص يعد البحث الميداني جانبا في غاية الأهمية من اجل إضفاء المصداقية وشيئا من الموضوعية والواقعية على عملية البحث ككل ونتائجه على وجه الخصوص. فعلم الاجتماع الذي يطمح دوما نحو فهم وتفسير الظواهر والأحداث الاجتماعية، لا بد أن يلتزم إلى جانب التنظير والبناء النظري بالتحليل العلمي الواقعي ويوظف الملاحظة الميدانية لعناصر المشكلة التي يطرحها للبحث والدراسة. من هذا المنطلق، يعتبر الميدان في البحوث السوسيولوجية الركيزة الأساسية والضرورية في مساعدة الباحث على التوصل إلى نتائج علمية ودقيقة حول الموضوع الذي يقوم بمعالجته.

إن زعم علماء الاجتماع أنّ علم الاجتماع هو العلم الأقرب للواقع الاجتماعي ادعاء يأخذ مبرره من التلازم الدائم والمستمر بين المستوى النظري في البحث والمستوى التطبيقي. أي لا بد من وضع معارفنا النظرية وتصوراتنا حول المشكلة وبالأخص حول الإجابات التي نود تقديمها لهذه المشكلة على محك التجربة والاختبار في ضوء الحقائق التي نرصدها عبر الملاحظة.

1- التعريف بميدان الدراسة :

- لمحة عامة حول ولاية عين الدفلى:

ولاية عين الدفلى تأسست إثر التقسيم الإداري لسنة 1984، حيث كانت تابعة قبل ذلك لولاية الأصنام (الشلف حاليا)، وهي متكونة من 36 بلدية أهمها بلدية عين الدفلى (عاصمة الولاية)، خميس مليانة، مليانة، العطاف، يبلغ عدد السكان حوالي 809 ألف نسمة (إحصاء 2011)، تمتاز الولاية بالطابع الفلاحي حيث تنتج 50 بالمائة من الإنتاج الوطني للبطاطا وحوالي ثلث الإنتاج الوطني للتفاح، حيث تشتهر بزراعة الأشجار المثمرة، تعتبر عين الدفلى واحدة من أجمل المدن الجزائرية لكنها ليست من أكبرها، وتعد من أكثر الولايات نموا، خاصة في قطاع الزراعة، حيث خصصت لها مبالغ هامة في إطار برنامج الإنعاش الإقتصادي الذي اتبعته الجزائر منذ سنة 2000، توجد على مستوى الولاية عدة مواقع تاريخية أهمها الأثر الروماني في مدينة العامرة ومدينة مليانة 975م، وقد بدأت هذه الولاية بالتطور والإزدهار فأصبحت محور تجاري لمختلف الولايات الجزائرية الأخرى، كما تزخر هذه الولاية بعدة معالم طبيعية مثل: سلسلة جبال الظهرة، وجبل زكار كما لها دور في الإقتصاد الجزائري نظرا لأنها تملك العديد من الموارد كالفحم المتواجد بكثرة في بلدية الرويبة[1].

2- مجالات الدراسة:

بالنظر إلى عدم قدرة الباحث عادة على إجراء البحث العلمي الاجتماعي على نطاق واسع قد يكلفه جهودا مضاعفة وموارد مالية ومادية هائلة لا طاقة له بتوفيرها ناهيك عن الوقت الضيق، من الضروري أن يتم حسر الميدان الذي يجري في نطاقه البحث الميداني لأي موضوع أو مشكلة مطروحة في حدود المكان والزمان. وهذا أيضا لأن البحث العلمي في العلوم الاجتماعية يقتضي سياقا زمانيا ومكانيا يحلل الباحث مشكلة بحثه وفق حيثياته وفي ضوء معطياته.

أ- المجال الزماني:

تم الشروع في بحث موضوعنا والمعنون ب"الإجرام في ظل انتشار وباء كوفيد19" في الفترة الزمنية الممتدة من شهر ماي إلى غاية أواخر شهر جوان من عام 2021، وذلك من خلال البحث في الإطار الميداني، حيث تم خلال هاته المدة العمل على جمع الإحصائيات المتعلقة بموضوع الدراسة وكذا تحليل النتائج المتوصل إليها.

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وزارة التجارة مديرية التجارة لولاية عين الدفلى، https://dcwaindefla.dz، تم التصفح بتاريخ 17-06-2021، 21:30.

يمتد المجال الزماني من 2019 إلى 2020 بالنسبة للمعطيات المتعلقة بموضوع بحثنا المتحصل عليها من طرف مديرية الأمن، وذلك على امتداد سنتين: السنة الأولى هي سنة 2019، أما السنة الثانية فهي سنة 2020، وذلك من أجل مقارنة بين الإجرام قبل انتشار الوباء(2019)، وفي مرحلة انتشاره (2020).

ب- المجال المكاني:

اعتمدنا في إنجاز بحثنا على مديرية الأمن المتواجدة على مستوى ولاية عين الدفلى.

2- الدراسة الوصفية الإستكشافية والمنهج المستخدم:

الدراسة الوصفية الإستكشافية هي الدراسات التي تتناول مواضيع لا تتوفر حولها بيانات كافية من شأنها أن تسمح بصياغة فروض واختبارها في الميدان.

إذ يتعين على الباحث في هذا النوع من الدراسات جمع بيانات أو معلومات مبدئية عن موضوع البحث، من أجل الوصول إلى الهدف العام الذي عادة ما يتمثل في تطوير معرفة عامة بطبيعة وخصائص المشكلة لتمكين تطوير فروض يتم قياس صحتها في دراسات لاحقة.

ويتميز هذا النوع من البحوث بالمرونة في الوسائل والتقنيات والإجراءات المستخدمة في جمع البيانات وتحليلها[1].

وهذا ما استدعى منا استخدام المنهج الوصفي باعتباره إحدى الركائز المنهجية الأساسية التي يعتمد عليها الباحث في إنجاز بحثه، حيث يسترشد به للوصول إلى الموضوعية والدقة العلمية في دراسته، هذا ما دفعنا إلى الإعتماد على المنهج الوصفي باعتباره الأنسب لموضوع بحثنا.

ويعرف المنهج الوصفي على أنه: "طريقة لوصف الموضوع المراد دراسته من خلال منهجية علمية صحيحة وتصوير النتائج التي يتم التوصل إليها على أشكال رقمية معبرة يمكن تفسيرها"[2]، إذ يساعدنا هذا الأخير في دراسة موضوعنا هذا دراسة وصفية وذلك بالنظر لما يقوم عليه من أدوات وإجراءات منهجية تسمح لنا بتناول موضوع الدراسة وفق منهج وصفي بما يسمح لنا بمعالجة هذه الظاهرة معالجة وصفية.

[1] مصطفى عمر التير، نفس المرجع، ص57-58.

[2] محمد سرحان علي المحمودي، مناهج البحث العلمي، دار الكتب، صنعاء، الطبعة الثالثة، 2019، ص 46.

عرض وتحليل المعطيات الميدانية

- عرض وتحليل المعطيات الميدانية:

جدول رقم 01 : يبين أنشطة مصالح أمن ولاية عين الدفلى في مجال الشرطة القضائية:

طبيعة الجريمة	سنة 2019 قبل انتشار الوباء	سنة 2020 أثناء انتشار الوباء	الفارق	النسبة من مجموع القضايا سنة 2020
الجنايات والجنح ضد الأشخاص	1356	1559	203+	% 38.52
الجنايات والجنح ضد الممتلكات	1711	1491	220-	% 36.84
الجنايات والجنح ضد الأسرة والآداب	81	92	11+	% 2.27
الجنايات والجنح ضد الشيء العمومي	222	285	63+	% 7.04
جرائم ماسة بالإقتصاد الوطني	66	123	57+	% 3.04
جرائم المخدرات	243	331	88+	% 8.18
الجرائم المعلوماتية	50	71	21+	% 1.75
قضايا أخرى	54	95	41+	% 2.35
المجموع	3783	4047	264+	% 100

المصدر: أمن ولاية عين الدفلى

القراءة الرقمية العامة للمعطيات التي يحملها الجدول تبرز لنا بكل وضوح أنّ هناك فارقا معتبرا من حيث أعداد ونسب الجرائم التي كانت نحل تدخل من قبل مصالح الأمن بالولاية، بين سنة 2019 أي قبل انتشار الوباء وبين سنة 2020، السنة التي شهدت انتشارا متزايدا للوباء في الجزائر. كما شهدت بالنتيجة تطبيقا لإجراءات الوقاية ضد الوباء. إذ هناك زيادة معتبرة على مستوى كل أنواع الجرائم مابين سنة 2019 و2020، باستثناء الجنايات والجنح ضد الممتلكات التي شهدت انخفاضا وتراجعا ملموسا.

إذا أمعنا النظر في الرقمين البارزين أكثر ضمن الجدول يمكننا أن نلاحظ زيادة بـ نسبة 38.52 %من مجموع الجرائم التي عالجتها مصالح الأمن فيما يخص الجنايات والجنح ضد الأشخاص. في المقابل نلاحظ تراجع بنسبة 36.84 %من مجموع الجرائم في صنف الجنايات ت والجنح ضد الممتلكات. ويمكن تفسير الزيادة في الأولى بالرجوع إلى الظروف التي فرضتها إجراءات الحجر المنزلي الذي فرض على

الأشخاص المكوث في المنازل لساعات طويلة في أجواء أقل ما يقال عنها أنها كانت مشحونة بالخوف والترقب والضجر والملل، وإذا أضفنا إلى هذا كله الظروف غير المواتية للسكن والفراغ و ما إليها، كل هذا كان له أثر سلبي على العلاقات الزوجية بالدرجة الأولى و الحياة الأسرية بشكل عام. إنّ الإحصائيات الموجودة بحوزتنا لا تدلنا على نوع الجرائم بالضبط التي اندرجت ضمن الجنايات والجنح ضد الأشخاص، لكن أغلب الظن أن معظمها يتعلق بأشكال العنف والاعتداء الممارس على النساء والأولاد داخل البيوت والمنازل.

أما التراجع المسجل على مستوى الجنايات والجنح ضد الممتلكات، فيمكن تبريره بكون أنه في إطار السعي الدائم على ضمان التطبيق الصارم لإجراءات الوقاية من الوباء وإلزام المواطنين والساكنة بشكل عام بالمكوث في منازلهم، كثفت مصالح الأمن انتشارها وتواجدها المستمر في الشوارع والأحياء والساحات العمومية، مما شدد الخناق أكثر على الكثير من المنحرفين واللصوص ومحترفي الاعتداء على الممتلكات.

جدول رقم 02 :يبين قضايا الفساد والمساس بالاقتصاد الوطني:

التعيين	سنة 2019	سنة 2020		الفارق
		السداسي الأول	السداسي الثاني	
عدد القضايا المعالجة	05	20	24	39+
عدد الشخاص المتورطين	45	274		229+

المصدر: أمن ولاية عين الدفلى

يتضح من خلال الأرقام على الجدول أنّ هناك زيادة معتبر في عدد القضايا المتعلقة بالفساد والمساس بالاقتصاد الوطني، فمقابل خمسة (05) قضايا سجلت السنة التي سبقت انتشار الوباء، قفز الرقم إلى 44 قضية على مستوى ولاية عين الدفلى لوحدها. أي بزيادة بلغت 39 قضية. الأمر الذي يمكننا قراءته في سياق الظروف التي فرضها الوباء. إذ نعلم أنّ الكثير من المحتالين ومحترفي الفساد بشتى أنواعه لم يتوانوا في استغلال الوضع والظروف التي اصبحت تمر بها البلاد من أجل تنفيد الكثير من العمليات والأنشطة المضرة بالسلامة الاقتصادية والمالية. وهذا في الوقت الذي ربما تكون قوى ومصالح الأمن الساهرة على أمن وسلامة الاقتصاد، قد انشغلت أكثر بضمان و تنفيد الاجراءات الوقائية ضد الوباء. إنّ ظروف انتشار

الوباء والشروع في اتخاذ الاجراءات والتدابير الوقائية ضده كانت بدون شك فرصة لتنامي الجريمة المنظمة وانتشارها، ليس في ولاية عين الدفلى فقط أو في الجزائر لوحدها وإنما عبر العالم. وهذا ما اشار إليه الكثير من المحللين والمتابعين للوضع في ظل كوفيد19، وأكدته الإحصائيات التي تداولتها مختلف التقارير الإعلامية الواردة من مختلف المنظمات الحكومية وغير الحكومية والجمعيات على المستوى المحلي والعالمي.

جدول رقم 03: يبين نشاط أمن ولاية عين الدفلى في مكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية:

التعيين	سنة 2019	سنة 2020		الفارق بين 2019 و2020
		السداسي الأول	السداسي الثاني	
عدد القضايا المعالجة	243	169	162	88+
عدد الأشخاص المتورطين	383	219	272	108+
المخدرات "كيف معالج"	93.397 كلغ	496.72 غ	1.661 كلغ	91.736 – كغ
المؤثرات العقلية	6400 قرص	5908 قرص	11110 قرص	4710+ قرص
المؤثرات العقلية السائلة	21 قارورة	09 قارورة	20 قارورة	1–

المصدر: أمن ولاية عين الدفلى

القراء الأولية السريعة لأرقام الجدول تطلعنا على زيادة معتبرة على مستوى عدد الأشخاص محترفي الإتجار والترويج للمخدرات والمواد المؤثرة على الصحة العقلية. الأمر الذي يمكننا إرجاعه دوما إلى طبيعة الظروف التي أوجدتها أوضاع الأزمة الصحية وما انجر عنها من تحول على مستوى الوضع الاجتماعي العام واهتمامات الأشخاص أمام مشاكل البطالة وتراجع المداخيل بفعل توقف الكثير من الأنشطة التجارية التي كانت مصدر شغلهم ومداخيلهم. فالكثير من المتورطين في أنشطة بيع وترويج المخدرات ينحدرون من الفئات الاجتماعية الهشة والهامشية ومنهم المزاولين لأنشطة تجارية موازية ونسبة منهم من فئات العمال اليوميين الذين فقدوا مناصب شغلهم بسبب سياسة الغلق العام.

أما بخصوص الكيف المعالج باعتباره نوع من أنواع المخذرات فقد تراجع من حيث كميته وبشكل كبير. إذ بلغ الفارق بين سنة 2019 و2020 الفترة التي انتشر فيها الوباء وشرع في تطبيق الإجراءات الوقائية، 91.736 كلغ. وهذا راجع في اعتقادنا إلى الجهود التي كانت تبدلها المصالح الأمنية بشتى أنواعها وأينما كانت مواقعها في تشديد الخناق على تحركات المشتبه فيهم وغلق الفضاءات التي كانت ساحة للإتجار وتوزيع المواد المخدرة. وهذا في سياق سياسة الغلق العام وتعليق حركة النقل داخليا وخارجيا.

جدول رقم 04: يبين نشاط بيع المشروبات الكحولية بدون رخصة:

التعيين	سنة 2019	سنة 2020		الفارق
		السداسي الأول	السداسي الثاني	
عدد القضايا المعالجة	42	26	48	22+
عدد الشخاص المتورطين	35	35	74	39+
الكمية المحجوزة	20535	21460 وحدة	60098 وحدة	61023+ وحدة

المصدر: أمن ولاية عين الدفلى

تبين الأرقام المدرجة في الجدول أنه هناك زيادة معتبرة في عدد القضايا التي تمت معالجتها من قبل مصالح الأمن في إطار مكافحتها لهذا النوع من الجرائم. ما بين السنة التي سبقت انتشار الوباء في الجزائر وبين السنة التي شهدت انتشار الوباء. ونفس الملاحظة يمكننا تسجيلها على مستوى أعداد الأشخاص المتورطين وخصوصا الكمية المحجوزة. هذه الأخيرة التي تضاعفت في سنة 2020 سيما في السداسي الثاني، ثلاثة مرات عنها في سنة 2019. وهذا راجع إلى كون السداسي الثاني من العام 2020 الفترة التي بلغ المرض أوجه وتعرضت البلاد إلى غلق شامل، وهي الفترة التي ربما أراد خلالها مروجو وتجار هذه المواد استغلالها من أجل تسويق منتجاتهم، للاستهلاك خلال فترات الحجر المنزلي الليلي. مع العلم أنّ الفضاءات التي كانت يتعاطى فيها المواد الكحولية هي الملاهي الليلية والحانات وربما الأعراس والاحتفالات. وهذه كلها فضاءات تعرضت للغلق. وأمام هذا الوضع من الطبيعي أن يفكر الأشخاص الذين ينشطون في تجارة هذه المواد في اللجوء إلى حيل أخرى وأساليب من شأنها أن تمكنهم من مزاولة نشاطهم.

الجريمة السيبرانية:جدول رقم 05: يبين القضايا المتعلقة بالجريمة السيبرانية:

التعيين	سنة 2019	سنة 2020	الفارق
القضايا المعالجة	50	71	21+

المصدر: أمن ولاية عين الدفلى

تشير الأرقام إلى زيادة معتبر في عدد القضايا المتعلقة بالجريمة السيبرانية على مستوى ولاية عين الدفلى. وهو ما يتفق مع ما ذهبت إليه الكثير من آراء المحللين والمتابعين لواقع الجريمة في ظل الأزمة الصحية التي تسبب فيها فيروس كورونا المستجد. إذ اصبح من المتفق عليه والمعترف به محليا ودوليا أنّ هذا النوع من الجرائم العابرة للأوطان والأقاليم انتعش وتفاقم في عز الأزمة ودروة الإغلاق الذي تعرضت له البلدان عبر العالم.

جدول رقم 06: يبين نشاط مصالح أمن ولاية عين الدفلى في مجال محاربة الإجرام الحضري:

الفترة	عدد المداهمات	عدد النقاط المستهدفة	عدد المتورطين	عدد الأشخاص المقدمون للعدالة				المجموع
				حمل السلاح	حيازة المخدرات	حيازة الأقراص المهلوسة	قضايا أخرى	
2019	640	9064	12551	20	42	16	111	189
2020	605	8206	13092	15	59	21	2189	2284
الفرق	35-	858-	541-	05-	17+	05+	2078+	2095+

المصدر: أمن ولاية عين الدفلى

جدول رقم 07: يوضح الفارق بين السداسي الأول والسداسي الثاني لسنة 2020 من حيث عدد المداهمات في إطار محاربة الجريمة الحضرية:

الفترة	عدد المداهمات	عدد النقاط المستهدفة	عدد المتورطين	عدد الأشخاص المقدمون للعدالة				المجموع
				حمل السلاح	حيازة المخدرات	حيازة الأقراص المهلوسة	قضايا أخرى	
السداسي الأول	214	755	3702	04	20	8	136	168
السداسي الثاني	391	1886	9390	11	39	13	2053	2111
الفرق	177+	1131+	5688+	7+	19+	5+	1917+	1943+

المصدر: أمن ولاية عين الدفلى

يطلعنا الجدول رقم 06 على واقع الجرائم التقليدية التي طالما شكلت المشهد اليومي لشوارع المدن والأوساط الحضرية بالجزائر. إذ تشير الأرقام إلى تراجع معدلات ونسب هذه الجرائم. إذا ما قمنا بإجراء مقارنة بين سنة 2019 وسنة 2020. وهذا يبدو طبيعي بما أن الإجراءات التي اتخذت لمكافحة الوباء ومنع انتشاره تسببت أيضا وبشكل آلي في إفراغ الشوارع وإدخال الناس إلى المنازل لفترات أطول. سيما في الفترة الليلية. ناهيك عن الانتشار الواسع والمكثف لمصالح الأمن عبر الأحياء والشوارع. وهذه معطيات أيضا أتت على ذكرها الكثير من التقارير الصادرة عن الملاحظين والمتابعين للوضع الأمني في ظل انتشار الوباء. إذ تتفق تقريبا هذه التقارير على فكرة أن الوباء بقدر ما أعاد للكوكب رونقه وصفاءه جراء توقف إمداد وتصاعد الغازات السامة وملوثات المصانع وغيرها، فإنه أعاد للشارع وللمدينة هدوءها وامنها وسلامتها. في إشارة إلى الخناق الذي ضرب على عصابات الشوارع ومجرمي ومنحرفي الحياء السكنية وبقع الجريمة. لكن هذه الحقيقة قد تتلاشى نوعا ما، خصوصا لما ناتي إلى مقارنة السداسي الأول من سنة 2020 والسداسي الثاني من نفس السنة، إذ نجد أن هناك فارقا معتبرا بين عدد الجرائم المعالجة من قبل الأمن في الوسط الحضري. حيث أن عدد الجرائم تفاقم بشكل ملفت للإنتباه في السداسي الثاني، باعتباره السداسي الذي بلغت فيه الأوضاع الصحية للبلد أوج أزمتها. وهذا قد يجد له مبررا في السياسة المنتهجة من قبل

السلطات المحلية التي ربما لم تأخذ الأمر بجدية في تطبيق الإجراءات الاحترازية داخل التراب الولائي لعين الدفلى. باعتبار أن هذه الأخيرة لم تكن في عداد الولايات التي شهدت انتشارا كبيرا للمرض حسب الإحصائيات التي كانت تعلنها اللجنة العلمية لمتابعة الوباء. وامام قلة الحالات التي تسجل عادة في اليوم بالمقارنة مع باقي الولايات المجاورة، تم التعامل بشيء من الإستخفاف ربما مع الوباء مما عجل بفتح الكثير من الفضاءات مع رفع الحجر الشامل على بلديات ودوائر الولاية. الأمر الذي أنعش الكثير من الأنشطة الإجرامية وعودة الحركة إلى الشوارع والأحياء.

- الاستنتاج العام:

كنتيجة عامة لكل ما جاء ضمن المعطيات الرقمية وبعد محاولة قراءتها ضمن السياق الذي ارتاينا أن نطرحه في السؤال الإشكالي العام ونؤكده عبر التساؤلات الفرعية، يمكننا القول أن الجريمة في الوسط الحضري، على الأقل ضمن المجال الذي تسنى لنا أن نلاحظه ونستجمع بصدده البيانات الرسمية المتخصصة، قد تعرضت لتأثير من حيث كمها ونوعها ومن حيث الأساليب والطرق التي تستخدم فيها ومن حيث الفاعلين فيها. لقد أثر كوفيد19 تأثيرا بالغا في المجتمع وأعاد تشكيل أنماط الحياة واشكال العيش اليومي للأفراد والجماعات. واستطاع من خلال الإجراءات الوقائية والسياسات الصحية التي فرضها على الحكومات عبر العالم أن يغير من وتيرة النشاط الاجتماعي اليومي، وأن يقلل بل ويقضي على مظاهر التفاعل والمبادلات والاحتكاك بين الأشخاص ويوقف الكثير من الأنشطة التي عرفت بها المدينة باعتبارها رمزا للوسط الحضري، وباعتبار هذا الأخير مسرحا طبيعيا للجريمة ومرتعا للإنحراف بشكل عام. لقد أكدت المعطيات الرسمية على قلتها وشموليتها أنّ الأزمة الصحية وما استلزمته من إجراءات، كانت عاملا مسببا في تفاقم الكثير من أنواع الجرائم في الوسط الحضري، بقدر ما كانت أيضا سببا في اندحار وتراجع البعض الآخر منها. وهذا كما قلنا في سياق التحليل أمرا تتفق بشأنه الكثير من الآراء والتقارير. لكن لو بقينا ضمن حدود المجال الذي أجرينا فيه البحث، فإنه لا يسعنا إلاّ أن نقول أنّ أوضاع المرض وظروف الأزمة الصحية فاقمت أكثر من معدلات ونسب الجريمة وكانت حسب تقديرنا فرصة لانتعاش الأنشطة الإجرامية. التي استدعت تدخلات مكثفة وعديدة من قبل مصالح الأمن.

الأمر الذي أرجعناه في العموم إلى الطريقة التي تعاملت بها السلطات المحلية مع الوباء. كما هو راجع أيضا إلى طبيعة البيئة وخصائص المحيط أو الوسط الحضري في الولاية. إذ هناك الكثير من عوامل التفاوت الاجتماعي التي من شأنها أن تدفع نحو الشعور بالإقصاء والتهميش لدى فئات وشرائح اجتماعية مما يبعث على تنامي السلوك الإجرامي، كتعبير عن عدم الرضى وبحثا عن فرص الوصول وتحصيل

الحاجيات وإشباع الرغبات. بعيدا عن الإعتراف بأي سلطة أو رقابة ودون احترام لأي سلم قيمي وقواعد ضابطة. كل هذه الاعتبارات وجدت في ظل الأزمة الصحية والإجراءات المتخذة في الوقاية من المرض، أرضا خصبة لتتطور وتبرز عبر نشاط إجرامي محموم، يحمل دلالة عدم جاهزية المدينة لتحمل عبء التحول الذي فرضته الأزمة.

خاتمة:

إن موضوع الجريمة في ظل الأزمة الصحية التي تسبب "فيها كوفيد19"، يعتبر موضوع الساعة بامتياز، بالنسبة لكافة التخصصات والفروع المعرفية، فقد قمنا من خلال بحثنا بمعالجة الظاهرة الإجرامية في الوسط الحضري في ظل انتشار وباء "كوفيد19"، إلا أننا لم نتمكن من الإجابة على كل الأسئلة بالشكل الذي كنا نود، وهذا راجع للصعوبات التي تكلمنا عنها في العنصر المخصص لها وهو الإطار المنهجي للدراسة، هذا وقد استطعنا الحصول على العطيات والمعلومات الإحصائية المتعلقة بموضوع دراستنا، من طرف أفراد الأمن لولاية عين الدفلى والتي قمنا بعرضها في الجداول الإحصائية كما هي موضحة في الجانب التطبيقي للدراسة وتحليلها، بحيث خلصنا إلى إستنتاج عام مفاده أن الجريمة تأثرت تأثيرا واضحا بوباء "كوفيد19" وذلك من خلال الإجراءات الوقائية المنتهجة من قبل دول العالم ككل للحد من انتشاره، لاسيما وقد أثر على المجتمع بما في ذلك أنماط وأشكال العيش اليومي لأفراد المجتمع، كما وقد خلصنا في الأخير إلى اقتراح مجموعة من التوصيات متعلقة بضرورة الإهتمام أكثر بالدراسة والبحث في هذا الموضوع، بالإضافة إلى بعض الإقتراحات أو التوصيات للحد من الظواهر الإجرامية في المجتمع.

التوصيات:

– حاولنا من خلال دراستنا الإجابة عن بعض التساؤلات، لكن نظرا للصعوبات التي واجهتنا والتي ذكرناها سالفا لم نتمكن من الإجابة عن كل الأسئلة ولهذا يبقى المجال مفتوح للبحوث والدراسات اللاحقة، وبالتالي فقد توصلت هذه الدراسة في إحدى جوانبها إلى مدى أهمية اعتماد الجهات المختصة في مكافحة الظاهرة الإجرامية في المجتمع على بعض إجراءات التباعد الإجتماعي المتبعة للحد من تفشي جائحة "كوفيد19" كإجراءات وقائية ودائمة للحد من انتشار الظاهرة الإجرامية في المجتمع.

– ضرورة الإهتمام بهذا الموضوع، والذي هو بحاجة إلى المزيد بالإهتمام والبحث من قبل الباحثين وعلماء الإجتماع والدارسين المتخصصين في هذا المجال.

– ضرورة الإعتماد على أساليب التربية والتنشئة الإجتماعية والدينية كأسس تربوية أساسية ومحورية في الأوساط التعليمية ومختلف الأنشطة والمجالات التي تخص الحياة العامة لأفراد المجتمع ككل.

– تشجيع ودعم مختلف الجمعيات والنوادي الثقافية والرياضية والكشفية على انتهاج وترسيخ ثقافة التسامح والعفو والمحبة والتكافل الإجتماعي في أوساط مختلف شرائح المجتمع.

– انتهاج سياسة التكافل والتضامن والعمل على إعادة إدماج الأفراد المتسببين في مختلف الظواهر الإجرامية في الحياة العادية لباقي أفراد المجتمع أي اتباع سياسة الإدماج بدل العقاب والتهميش لهذه الفئة وما يترتب عن ذلك من مخاطر اجتماعية متنامية.

– ضرورة تسريع السلطات المختصة لتعميم إجراءات استخدام السوار الإلكتروني على كافة هؤلاء الأفراد المتسببين في مختلف الظواهر الإجرامية في المجتمع للحد من سلوكياتهم العدوانية من جهة ودمجهم في المجتمع بطريقة سلسة من جهة أخرى.

قائمة المراجع

- قائمة المراجع:

*** المنشورات الرسمية:**

1- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وزارة التجارة مديرية التجارة لولاية عين الدفلى، https://dcwaindefla.dz.

2- الدليل الإرشادي للحجر الصحي والعزل الطبي وآلية التعامل مع القادمين من خارج المملكة، هيئة الصحة العامة، https://covid19.cdc.gov.sa.

3- منظمة اصحة العالمية، الإعتبارات المتعلقة بالحجر الصحي للأفراد في سياق احتواء مرض فيروس كورونا (كوفيد19) إرشادات مبدئية، 2020.

*** القواميس:**

1- معجم اللغة العربية المعاصرة. https://www.arabdict.com.

*** الكتب:**

1- مصطفى عمر التير، مقدمة في مبادئ وأسس البحث الإجتماعي، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، مصراتة، ليبيا، ط2، 1986.

2- محمد عاطف غيث، علم الاجتماع الحضري - مدخل نظري -، دار المعرفة الجامعية، 1995.

3- د. محمد عبد الله الحماد، التحضر والجريمة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 1991.

4- عبد الكريم أبو الفتوح درويش، نظم المعلومات الجغرافية والتنمية ومكافحة الجريمة، القاهرة، دون طبعة.

5- محمد سرحان علي المحمودي، مناهج البحث العلمي، دار الكتب، صنعاء، الطبعة الثالثة، 2019.

*** المجلات:**

1- محمد عايد، خير الدين بوزيان، العنف لدى الشباب في الوسط الحضري - عوامله والنظريات المفسرة له ، مجلة الجامع في الدراسات النفسيية والعلوم التربوية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، العدد 02، 2016.

2- تغريد حامد علي، التحضر السريع للمدن دراسة في بعض المدن العراقية، مجلة التخطيط والتنمية، جامعة بغداد، العدد 21، 2009.

3- عمتوت كمال، قدوس خديجة، الوعي الإجتماعي ودوره في الوقاية من فيروس كورونا في الجزائر، مجلة التمكين الإجتماعي، العدد 02، 2020.

4- كرامة مروة، رحال فاطمة، خبيزة أنفال حدة، تأثير الأزمات الصحية العالمية على الإقتصاد المالي: تأثير فبروس كورونا كوفيد19 على الإقتصاد الجزائري نموذجا، جامعة محمد خيضر بسكرة، مجلة التمكين الإجتماعي، العدد 02، 2020.

5- نور الدين بكيس، رزقي نوال، قراءة سوسيولوجية في تداعيات جائحة كورونا بالمجتمع الجزائري، جامعة الجزائر 03، مجلة صوت القانون، العدد 02، 2020.

6- د. سيف الإسلام شوية، المقاربة السوسيو جغرافية لظاهرة الجريمة، جامعة محمد خيضر بسكرة، مجلة العلوم الإنسانية، العدد12، 2007.

7- د.رتيبة طايبي، التغير الإجتماعي وأثره في بروز ظاهرة جنوح الأحداث في المجتمع الجزائري المعاصر، مجلة العلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة البليدة 2، العدد 70.

*** المذكرات:**

1- محمد حشروف بوشلوش، الشباب المراهق والجريمة، دراسة ميدانية تحليلية لعينة من الشباب المراهق بولاية تيبازة، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجيستر في علم الإجتماع الجنائي، جامعة الجزائر، قسم علم الإجتماع، 2009/2008.

2- نجيب بوالماين، الجريمة والمسألة السوسيولوجية دراسة بأبعادها السوسيوثقافية والقانونية، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه دولة في علم اجتماع التنمية، جامعة منتوري قسنطينة، 2008/2007.

3- محمد بوعمرة، سيدعلي بنينال، جهاز التحقيق في الجريمة الإلكترونية في التشريع الجزائري، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في العلوم القانونية، جامعة البويرة، 2020/2019.

4- قراش محمد، طيايبة اسماعيل، حساسية الوسط الحضري للأخطار الطبيعية- خطر الفيضانات في مدينة الجلفة –مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي في تسيير الأخطار الطبيعية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2018/2017.

5- صبرينة معاوية، التطوير الحضري والتنمية المستدامة في المدن الصحراوية – مدينة بسكرة نموذجا – ، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه في علم الاجتماع، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2016/2015.

6- مالك شليح توفيق، العنف في الوسط الحضري – دراسة ميدانية بمدينة وهران – (حي الحمري وحي الصباح نموذجا)، أطروحة دكتوراه علوم في علم الاجتماع، جامعة وهران –السانيا–، 2014/2013.

7- زراولية رضا، التحضر والصحة في المجتمع الجزائري، دراسة ميدانية بحي بارك أفوراج –مدينة باتنة– الجزائر، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجيستر في علم الاجتماع الحضري، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2011/2010.

*** المداخلات والملتقيات :**

1- د.بدرة قلعول، مداخلة في ندوة عن بعد حول التحولات السياسية والإقتصادية والإجتماعية والقانونية للدول المغاربية في ظل أزمة كورونا، https://strategianews.net.

*** المواقع الإلكترونية:**

1- حسن خضر، أسئلة المدينة في زمن كورونا، https : //24.ae/articleamp/.

2- أبو أروى الوادي، نظرية المدرسة الجغرافية، منتديات ستار تايمز، https://www.startimes.com.

3- منير بركاني، نظريات علم الإجتماع الجريمة والإنحراف، تدوينة، https://www.tadwiina.com.

4- أ.عمار سليم عبد حمزة العلواني، المدرسة الجغرافية والمدرسة الإقتصادية، جامعة بابل، قسم علم الإجتماع، https://www.uoabylon.edu.iq.

5- سناء الدويكات، تعريف الجريمة، الموضوع أكبر موقع عربي بالعالم، https://mawdoo3.com.

6- معنى الإجرام في قواميس ومعاجم اللغة العربية، العربي، https://www.arabdict.com.

7- SAKHRI Mohamed، بحث شامل حول ماهية علم الإجرام، الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والإستراتيجية، https://www.politics.dz.com.

8- دراسة في علم الإجرام تعريفه وفروعه وعلاقته بالعلوم الأخرى، الموسوعة القانونية الشاملة، https://www.universal.legal.encyclopedia.com.

9- مرض فيروس كورونا (كوفيد 19): مالذي ينبغي أن يعرفه الآباء والأمهات، كيف تحمي نفسك وأطفالك، اليونيسف، https://www.unicef.org.

10- هل تعرف معنى مصطلح"كوفيد19"؟، العالم كل الأخبار، https://arabic.sputniknews.com.

11- الحجر الصحي والعزل الذاتي والتباعد الإجتماعي في ظل جائحة كوفيد19، مايو كلينيك، http://www.mayoclinic.org.

12- أسهل طريقة للحجر الصحي بالمنز...والنجاح "مضمون"، سكاي نيوز عربية - أبو ظبي -، https://www.skynewsarabia.com.

13- تأثير كورونا على العلاقات الإجتماعية، قلم الثقافة، https://2qlam.com.

14- شهد الفاعوري، ماذا يعني الحجر المنزلي؟، https://www.webteb.com.

15- فضاء عمومي، ويكيبيديا، https://ar.m.wikipedia.org.

16- بول بليك، ديفيانشي وادوا، استعراض حصاد عام 2020، تأثير فيروس كورونا المستجد في 12 شكلا بيانيا، https://blogs.worldbank.org.

17- هاني عبد اللطيف، آثار كورونا الإقتصادية: خسائر فادحة ومكاسب ضئيلة ومؤقتة، الجزيرة، https://studies.aljazeera.net.

18- حتى الجريمة اختلفت...هذه هي الجرائم الأكثر انتشارا في عصر كورونا، مجتمع، https://sasapost.com.

19- هايدي الشافعي، أشكال ومعدلات الجريمة في زمن كورونا، المرصد المصري، https://www.marsad.ecsstudies.com.

20- يوربول: هذا النوع من الجرائم التي ارتفعت في زمن الكورونا، أخبار DW عربية، https://www.dw.com.

21- مصطفى هارون، لصوص الحظر: كيف أثر منع التجول على جرائم ما بعد كورونا في الإقليم؟، المستقبل للدراسات والأبحاث المتقدمة، https://www.futureuae.com.

22- إيمان عويمر، جزائريات أسيرات في منازلهم بسبب التعنيف، العالم بين يديك عربية، https://www.independentarabia.com.

23- أمينة خيري، كورونا يغير وجه الجريمة في العالم، العالم بين يديك عربية، https://www.independentarabia.com.

24- أثر جائحة فيروس كورونا على الجريمة، ويكيبيديا، https://www.ar.m.wikipedia.org.

25- خالد صلاح، هل تختفي الجريمة في زمن الكورونا؟، https://wwwyoum7.com.

26- بالأرقام...هذا مافعله فيروس كورونا بعالم الجريمة حول العالم، وكلات أبو ظبي -عربية-، https://www.yskynewsarabia.com.

27- خالد صلاح، الجريمة في زمن كورونا دراسة حديثة ترصد التحولات في أنماط الجريمة على مستوى العالم بسبب الجائحة، https://www.m.youm7.com.

28- فيروس كورونا، 2019-2020 في الجزائر، ويكيبيديا، https://ar.wikipedia.org.

29-إنتصار العتوم، النظريات الجغرافية الحضرية، إي عربي، https://e3arabi.com.

30- نظرية المدرسة الجغرافية، منتديات ستار تايمز، https://www.startimes.com.

31- الجريمة، ويكيبيديا، https://ar.m.wikipedia.org.

32- المهدي مبروك، كورونا...جغرافيا الوباء والعنف الأسري، العربي الجديد، https://www.alaraby.ca.uk.

33- جهاد الشرع، علاقة التغلر الإجتماعي بالجريمة، الرأي، https://alrai.com.

34- إنتصار العتوم، علاقة التغير الإجتماعي بالجريمة، إي عربي، https://e3arabi.com.